وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of High Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –

University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi–Bba

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون الإعلام الآلي والأنترنت

الموسومة بـ

الإدارة الالكتـــرونية في الجزائـــر
عصرنة قطـاع العدالــة نموذجا

– إعداد الطالبين:

- مرازقة وسيلة
- قبايلي يحي

– إشراف الدكتور:

* زاوي رفيق

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
بن محمود بوزيد	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
زاوي رفيق	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا
قيرة سعاد	أستاذ مساعد – ب–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وأنار لنا درب العلم والمعرفة نعم المرشد والمعين

نحمده ونشكره على نعمه وحسن عونه

أخلص معاني الشكر نرفعها إلى الأستاذ الفاضل زاوي رفيق حفظه الله على كرم قبوله الإشراف على هذا العمل وتقديمه لنا النصح والتوجيه ومنحنا من وقته الثمين وعلمه النافع

ونتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذا البحث وقبلوا مناقشته

كما نشكر كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد البشير الابراهيمي

ببرج بوعريريج

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى والدتي الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى زوجي الكريم الذي كان سندا لي في إتمام هذه الدراسة

إلى قرة عيني سلسبيل و يحي عبد الرزاق

إلى كل الأهل والأصدقاء حفظهم الله

إلى كل من علمني حرفا

وسيلة

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى زوجتي الكريمة التي كانت سندا لي في إتمام هذه الدراسة

إلى مصابيح عائلتي مريم ، محمد أمين ،ملاك، يوسف أمير

إلى كل الأهل والأصدقاء حفظهم الله

يحيى

مقدمة

مقدمة

شهد العالم نهاية القرن العشرين تطورات سريعة في عدة قطاعات أثرت بشكل كبير على تطور الفرد وازدياد حاجاته وتعددها وتطورها ،ولعل أهم هذه التطورات هو التطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي أدى إلى إفراز آليات جديدة على حياة، الأفراد والمجتمعات وعلى مستوى الهيئات والمؤسسات القائمة وعمل النظم بها في جميع المجالات الاقتصادية ،الاجتماعية، السياسية ،الثقافية وحتى الإدارية ،الشيء الذي انعكس على طبيعة الخدمة بالمرافق العمومية بشكل عام وذلك بالانتقال من الإدارة التقليدية إلى إدارة تتلاءم مع ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما يسمح بإدارة علاقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية وكذا الموظفين بمؤسساتهم لما توفره من رفع أداء الخدمة العامة ودقة في تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات بطريقة سريعة والقضاء على مظاهر الروتين والضعف والبطء في الأداء .

والجزائر كسائر دول العالم استوعبت أهمية التكنولوجيا الحديثة فسعت جاهدة لتبني هذه التقنية، في ممارسة أعمالها الحكومية والإدارية، بجعلها أكثر مرونة وأقل تعقيد، من أجل تقديم خدمات أفضل من تلك التي تؤديها الإدارة التقليدية الورقية، حيث تعمل جاهدة من أجل تناغم نظامها الإداري مع المستجدات الدولية ومتطلبات العصر الراهن، وهذا من خلال إطلاقها لعدة مشاريع في هذا المجال كمشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 الرامي إلى رقمنة العديد من القطاعات والمرافق العمومية وسنها للعديد من القوانين مثل قانون التجارة الالكترونية ..الخ.

ويعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات الاستراتيجية للدولة نظرا لما تقدمه من نواتج على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، ليس من خلال آلية الردع العام والخاص فقط وإنما حتى إعادة التربية والتأهيل وإعادة الإدماج ونشر الأمن والاستقرار في البلد، لذلك حاز هذا القطاع على اهتمام الحكومة الجزائرية في مجال الإصلاح والرقمنة والعصرنة

وإدخال تقنيات الإعلام والاتصال في أعمالها المختلفة بإصدارها قانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة سواءا كان ذلك في المعاملات الداخلية للإدارة أو في المعاملات بينها وبين المواطنين وتعتبر عملية الرقمنة خطوة مهمة وفعالة نحو ترشيد تسيير الخدمات العدلية بمختلف أنواعها .

أهمية الموضوع: تكمن أهمية دراسة الموضوع في:

- إثراء المجال المعرفي والعلمي بخصوص موضوع الإدارة الالكترونية.
- حداثة موضوع الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالخدمة العمومية في الجزائر.

أهداف الموضوع

- التعرف على مفهوم الإدارة الالكترونية.
- التطرق لمشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013.
- التطرق لمضمون قانون عصرنة قطاع العدالة 15-03 .
- دراسة أهم إنجازات ومظاهر عصرنة قطاع العدالة .

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية

- القناعة الشخصية بالموضوع وأهميته.
- المساهمة المتواضعة لإثراء المعارف حول موضوع الدراسة.

الأسباب الموضوعية

- المكانة التي تحتلها التكنولوجيا في هذا الزمان والتطور الذي مس جميع المجالات بما فيها مجال العدالة ورقمتنها.
- التعرف على الإستراتيجية الوطنية التي تم إتباعها في مجال الإدارة الالكترونية من خلال مشروع الجزائر الالكترونية وتطبيقها في قطاع العدالة.
- موضوع الإدارة الالكترونية موضوع متجددا والتغيرات الحاصلة.

الإشكالية

تتوفر الحكومة الجزائرية على كل المؤهلات المادية والبشرية التي تضمن تطبيق ونجاح الإدارة الإلكترونية في مختلف القطاعات وخاصة في ظل الانفجار المعرفي والعلمي والتقني وتنامي فكرة التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية بمزاياها المذهلة، وباعتبار قطاع العدالة أحد أهم القطاعات التي عرفت عملية العصرنة ،

فهل عصرنة قطاع العدالة وما تحمله من قوانين كفيلة بالنهوض بهذا القطاع ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- **ماهي الإدارة الالكترونية ؟**
- **ما مظاهر الرقمنة والعصرنة التي شهدها قطاع العدالة في الجزائر ؟**

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية أعلاه اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة موضوع الإدارة الالكترونية ووصف طبيعتها والإمكانيات المختلفة لتطبيقها والاستفادة من إيجابياتها والمعوقات التي تحول دون تطبيقها والعلاقة بين متغيراتها بالتطرق إلى جهود الدولة الجزائرية في عصرنة قطاع العدالة للوصول إلى التسيير الإلكتروني بفضل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الهياكل الإدارية والتنظيمية للقطاع لأداء الخدمة العمومية إلكترونيا وتحسين خدمات مرفق العدالة والعمل القضائي استجابة لمتطلبات التطور الرقمي.

تقسيم الدراسة

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا للأهداف المرجوة من البحث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول أساسيات الإدارة الالكترونية وذلك في مبحثين، المبحث الأول ماهية الإدارة الالكترونية أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى متطلبات و معوقات الإدارة الالكترونية.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة واقع الإدارة الالكترونية بقطاع العدالة الجزائرية في إطار العصرنة حيث قسمنا هذا الفصل أيضا إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول عصرنة قطاع العدالة وفي المبحث الثاني الانجازات المحققة في إطار عصرنة قطاع العدالة.

الفصل الأول

أساسيات حول الإدارة الالكترونية

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية نتيجة للتطور الحاصل في وسائل الاتصال الحديثة من الهواتف النقالة والحواسيب وشبكة الانترنيت ،هاته الأخيرة أثرت بشكل واضح على الأنشطة المختلفة للحياة الاجتماعية والاقتصادية بتحويلها من أنشطة تقليدية كلاسيكية إلى أنشطة إلكترونية حتى الإدارية منها إذ أصبح الاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات أحد الركائز المهمة التي تنطلق منها الإدارة الحديثة أو ما يسمى بالإدارة الالكترونية التي تسعى لتبسيط الإجراءات وتحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة وفعالية العمل.

وعلى ضوء هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى محاولة التوصل إلى تعريف الإدارة الإلكترونية والتطرق إلى خصائصها وأهدافها وايجابياتها وسلبيات المحتملة عند تطبيقها في المبحث الأول ثم نتطرق إلى متطلبات تطبيقها والمعوقات التي تحول دون نجاحها في المبحث الثاني .

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

إن مصطلح الإدارة الالكترونية من المصطلحات الجديدة التي تم تداولها في العصر الحديث وهذا بعد الثورة التكنولوجية والتطور المذهل الذي شهدته شبكات المعلومات والإتصالات وأنظمة الإعلام الآلي ،الأمر الذي انعكس بالإيجاب على التطور والتحسين النوعي في مجال الخدمات التي تقدمها الإدارات الحكومية سواءا للمواطنين والمتعاملين معها أو المؤسسات فيما بينها .

المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية ونشأتها

تعتبر الإدارة الإلكترونية من المفاهيم التي انتشرت بسرعة في السنوات الأخيرة نتيجة لاستعمالها على نطاق واسع في معظم الدول بدرجات متفاوتة نظرا لأهميتها في تسهيل الخدمات على مستوى الإدارات العمومية وفي جل القطاعات العامة أو الخاصة.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية

لم يتم الوصول إلى تعريف دقيق من قبل الخبراء والباحثين حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين التعريفات الواردة بشان الإدارة الإلكترونية نذكر ما يلي:

الإدارة الالكترونية هي: " تحول الإجراءات الحكومية الداخلية أو الخارجية والمتمركزة حول توفير أو إتصال الخدمات للمتعاملين منها بفعالية وكفاءة بصورة أفضل من خلال تقنيات المعلومات والإتصالات"[1].

كما تعرف على أنها:" تلك الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الأنترنيت مع ضمان أمن سرية المعلومات المتناقلة "[1].

[1]– نادية سلامي– الإدارة الالكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر والدور والتحديات – مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة ،العدد الرابع، جوان 2015.

كما يعرفها الدكتور حسين محمد الحسن على أنها: "إنجاز الخدمات العامة عبر شبكة الأنترنيت دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يتوافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات" [2].

وهناك من يعرفها على أنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنيت وشبكات الأعمال في تخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة"[3].

وعرفها الدكتور السالمي: "الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا"[4].

كما تم تعريف الإدارة الالكترونية بأنها: "قدرة المنظمات المختلفة على إدارة الأنشطة التنظيمية والخدمات الداخلية والخارجية بما ييسر توفيرها وتقديمها للعملاء الداخليين والخارجيين بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة عالية وبتكاليف ومجهود أقل"[5].

ويعرف البنك الدولي الإدارة الالكترونية بأنها: "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية في الإنجاز ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومؤسسات الأعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة العمليات الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد، ويعطي

---

[1]– بسام عبد العزيز الحمادي، وليد بن سلمان الحمضي– الحكومة الالكترونية الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الرياض، معهد الإدارة العامة، 2003،، ص03.

[2]–حسين محمد الحسن –الإدارة الالكترونية (المفاهيم، الخصائص، المتطلبات) ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة01 عمان ،الأردن 2011 ،ص 41.

[3] – محمد سمير احمد –الإدارة الالكترونية – دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الاولى، 2009 ،ص43.

[4]– علاء عبد الرزاق السالمي ،السيطلي – الإدارة الالكترونية، – د ط دار وائل للنشر ،الأردن 2008 ص 32 .

[5]– عبد الحميد المغربي – الإدارة الالكترونية المدخل المعاصر لفعالية العمل الإداري – مجلة التعليم الالكتروني العدد السابع، 2011، ،ص 235.

الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف جوانب الحياة "[1].

يأتي هذا التعريف في إطار نشر مبادئ الحكم الراشد من كفاءة ،فعالية ،شفافية مساءلة مشاركة وسرعة الاستجابة وغيرها من قبل البنك الدولي بالاعتماد على الإدارة الالكترونية باعتبارها هي إحدى آليات وأساليب تفعيل وترسيخ مبادئ الحكم الراشد في الممارسات الحكومية.

أما التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي هو أن الإدارة الالكترونية تعني "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية، مرفقة بالتغييرات على مستوى التنظيم والتسيير واكتساب الموظفين مهارات جديد بهدف تحسين الخدمات العمومية وتقوية العملية الديمقراطية ودعم السياسات العمومية "[2].

يتضح من هذا التعريف أن الإدارة الالكترونية هي إدارة بلا أوراق، تعتمد على الاستخدام الفعال للوسائل التكنولوجية الحديثة وتتطلب توفير متطلبات جديدة خاصة ما يتعلق بالتنظيم والموظفين تتناسب مع هذه الوسائل بغية تحسين الخدمات ودعم العمليات والسياسات العمومية.

كما عرفت بأنها "منهجية جديدة ومتطورة في الإدارة تقوم على الاستيعاب الشامل والاستخدام الواعي والاستثمار الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة وتساهم الإدارة الالكترونية في، تحسين خدمات الإدارة وبناء القدرات التنافسية الفعالة للمنظمات المعاصرة وبذلك انتقلت الإدارة من النمط التقليدي الورقي إلى النمط الرقمي الفعال.

الفرع الثاني: نشأة الإدارة الالكترونية.

[1]- ولهي المختار-الادارة الالكترونية في الدول العربية المتطلبات و التحديات- جامعة محمد بوضياف –المسيلة –ص 3 .

[2]- ChristineAidonidis,E-Administation enjeux et facteurs clés de succès ;(République et Canton de Genève Département des construction et technologies de l'information ,2007 p 03.

أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي أمام الإدارات كي تحسن من مستوى أعمالها وجودة خدامتها وهو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية أو الإدارة الالكترونية وبذلك فان ظهور الإدارة الالكترونية جاء بعد التطور النوعي والسريع للتجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية وانتشار شبكة الأنترنيت وبالتالي فإن الإدارة الالكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصرنة المعرفة ،كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس ويتبادلون العلاقات الاجتماعية ويتواصلون في شتى بقاع العالم [1].

إن نشأه الإدارة الإلكترونية كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة في ظل ثورة المعلومات وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن والمؤسسات وربط الإدارات العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها[2].

ولقد كان ظهور الإدارة الالكترونية في أواخر 1995 بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد المركزي وفي بريطانيا سنة 1999.

ومنه فإن الإدارة الالكترونية هي محصلة للتقدم في المجالات التقنية والمعلوماتية.

المطلب الثاني: دراسة مختلف جوانب الإدارة الالكترونية

للإدارة الالكترونية جوانب عديدة سنحاول دراستها بدءا بالخصائص التي تميزها عن سابقاتها وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ثم نتطرق إلى إيجابياتها وسلبياتها.

الفرع الأول: خصائص الإدارة الالكترونية وأهدافها

[1]–عبد الكريم عاشور – دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية– مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة منتوري، قسنطينة،، 2009–2010 ص 11.

[2]– نفس المرجع، ص12.

أولا – خصائص الإدارة الالكترونية

يمكن إجمال خصائص الإدارة الالكترونية في النقاط التالية [1]:

1- السرعة والوضوح: في الإدارة الالكترونية لن تجد تلك الأوراق التي تحتاج انجازها إلى وقت طويل ،وليس بإنجازها فقط بل حتى نسخ أكثر من نسخة إذا استلزم الأمر ذلك وحفظها وإرسالها إلى الجهة التي ستبث في أمرها، ثم انتظار عودتها مع إمكان تكرار الأمر أكثر من مرة مما قد يستغرق وقت طويل كما أنها معرضة للضياع أيضا سواء بقصد بفعل فاعل أو بدون قصد مما يتوجب إعادة الإجراءات مرة أخرى من الصفر ،هذه الإشكالات أصبح في الإمكان الاحتراز منها كليا في ظل سيطرة الإدارة الالكترونية التامة على معلوماتها ومعاملاتها أيضا ضمان سرعة انجاز المعاملات الفائقة وإرسالها واستقبالها نتيجة إلى سرعة التوصيل الكهربائي التي تقرب من سرعة الضوء حيث يستغرق إرسال رسالة من قارة لأخرى عبر البريد الالكتروني حوالي 15 ثانية ،فالسمة الأساسية للعمل الالكتروني هي إمكانية العمل بلا حدود وهذه السمة تؤدي بنا بلا شك إلى تطوير نظرة الإدارة إلى نفسها والى قدراتها الجوهرية باتجاه المزيد من التنظيم الهائل والمرن[2].

2- إدارة بلا زمان: باعتبار أن مواقع الإدارة متاحة عبر الانترنيت فيمكن للمعني بالأمر مراجعتها طوال ساعات اليوم 24/24 ساعة متواصلة مادامت شبكة الانترنيت متوفرة ففكرة الليل والنهار لم تعد لها مكان في العالم الالكتروني الجديد.

3- إدارة بلا مكان: يمكن للمعني الاستفادة من الخدمات من أي مكان هو،، ، متواجد فيه دون تكبد عناء التنقل إلى مقر الإدارة الذي قد يستغرق وقت طويل،، ومصاريف

[1]- بدر محمد السيد، اسماعيل الفزاز – دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري – الإسكندرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 52الى ص55.

[2]- نجم عبود نجم – الإدارة والمعرفة الالكترونية – دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن، 2009 ،ص 159 .

كبيرة لأنها تعتمد أساسا على، الاتصال الالكتروني والهاتف،، ،، المحمول وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة، وشبكة الانترنيت.

4- **إدارة بلا ورق** :هي إدارة لا تعتمد على الأوراق والسجلات الورقية لكن، تعتمد على البريد الالكتروني والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية والأرشيف الالكتروني.

5- **المرونة:** الإدارة الالكترونية هي إدارة مرنة يمكنها بفعل التقنية وبفعل إمكاناتها الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها متعدية بذلك حدود الزمان والمكان وصعوبة الاتصال وهذا يساعد الإدارة على تقديم كثير من الخدمات في نفس الوقت وهذا لم يكن متاح في ظل الإدارات التقليدية.

ثانيا: أهداف الإدارة الالكترونية

للإدارة الالكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار توفير منظومة عمل متكاملة ما يحقق تقديم ارقي الخدمات للمستفيدين منها ،إضافة إلى الاستغلال الأمثل لموارد المنظمة وذلك من خلال التحول الجذري من الأساليب الإدارية التقليدية إلى العمل الالكتروني[1]، ومن بين أهم أهداف الإدارة الالكترونية نذكر منها[2] :

1- الاستفادة القصوى من ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات التي تتسابق إليها الإدارات الالكترونية على مستوى العالم لاستثمار كل جديد فيها لأنه يتيح مزيدا من القدرات والإمكانات التي ستزيد من قدرة النظم الإدارية وتميزه وكفاءته.

2- التخلص من حدة البيروقراطية واختصار الخطوات الكثيرة والإجراءات المعقدة داخل الإدارات والمؤسسات مما يجعلها أبسط وأقل جهد وتعقيد.

[1]- مصطفى لقرع وفايزة عمايدية – الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية – قطاع وزارة الداخلية نموذجا– مداخلة بعنوان ،آليات تحسين الخدمة العمومية – تبسة .

[2]- محمد بن اعراب – تجربة الإدارة الالكترونية بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي – مجلة العلوم الاجتماعية، 19 ديسمبر 2014، ص 62-63.

3- ترشيد الوقت المهدور في إدارة المعاملات الإدارية الورقية واستثمار الوقت في تطوير خدمات الإدارة وتنفيذ مشروعات إدارية من شانها تقديم المزيد من الخدمات وتجويدها .

4- ضمان دقة المعاملات الإدارية والاحتراز من الأخطاء التي يمكن أن تقع في ظل الأنظمة التقليدية بفعل ثبات أداء النظام الالكتروني وكفاءة نظام الحفظ فيه ووضوح العمليات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة.

5-ربط دوائر المؤسسة بوسائل اتصال الكترونية تضمن سهولة التواصل فيما بينها وسرعته مما يجعل أجواء العمل أكثر ايجابية داخل الإدارات و حتى الاتصال بالجهات الإدارية في المؤسسات الأخرى.

6- ترشيد الأيدي العاملة بإفراز الأفراد غير الفاعلين المحسوبين على المؤسسات ويكبدونها خسائر من جراء استنزاف جزء كبير من خزانة المؤسسات في الرواتب التي تصرف لهم والحوافز والمكافآت دون وجود دور حقيقي يؤدونه.

7- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية.

8- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكترونية مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والاستفادة منها في أي وقت وسهولة نقلها إذا تطلب الأمر ذلك والاستغناء عن المساحات والبنايات الواسعة لحفظ الأرشيف الورقي.

9- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات.

10- فك الاختناقات التي تعاني منها كثير من الدوائر الإدارية والطوابير التي لا تنتهي أمام منافذها المختلفة وتيسير تقديم الخدمة للمواطن في منزله عن طريق شبكة الانترنيت مما يخفف كثيرا من الأعباء الواقعة عليها ويوفر مجهوداتها وإمكاناتها التي كانت في

إطار الإدارة التقليدية تضيع في وضع الخطط وتوفير مزيد من المباني والمقرات لتلبية احتياجات المتعاملين مما لم تعد تلك الجهات في حاجة إليه في ظل الحل الالكتروني .

11- الحفاظ على سرية المعلومات والتقليل من مخاطر فقدها.

12- زيادة حجة الاستثمارات التجارية.

13- الحفاظ على حقوق الموظفين من خلال الإبداع والابتكار.

14- ضمان المساواة في التعامل والمعالجة واحترام ضمانات المواطن في مواجهة الإدارة بتطبيق مبدأ سيادة القانون وتعزيز حقوق المواطنين فيها وهذا يعد عاملا أساسيا للحكم الديمقراطي ومبادئ الحكم الراشد والإدارة المتفتحة والمبنية على أساس الشفافية ،المسؤولية، الصدق ،العدل ،الفاعلية، المساواة في المعاملة واحترام دولة القانون بما يقضي إلية تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية [1] .

15- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث فالجودة كما هي في قاموس أكسفورد تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمة وعرفتها مؤسسة أو دي أي- الأمريكية المتخصصة بأنها: 'إتمام الأعمال الصحيحة في الأوقات الصحيحة 'و من هنا فإن الإدارة الالكترونية تأتي لتأكد على أهمية تلبية احتياجات العمل في الوقت والزمان الذي يكون فيه العميل محتاجا إلى الخدمات في أسرع وقت ممكن.

الفرع الثاني: سلبيات وايجابيات الإدارة الالكترونية

أولا -ايجابيات الإدارة الالكترونية

توفر الإدارة الالكترونية مجموعة من المزايا من أبرزها الآتي:

- توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

[1]- محمد بن اعراب، المرجع السابق، ص 62-63.

- التخلص من البيروقراطية واللوائح الروتينية التي تعتبر سبب رئيسي في تعطيل مصالح العملاء.
- تحسين مستوى العاملين وزيادة قدرتهم على مواجهة التحديات .
- سرعة انجاز الأعمال والمهام الخاصة بالعملاء في وقت زمني قياسي.
- إزالة العوائق الجغرافية والتخلص من بعد المسافات.
- تقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية
- تخفيض الأخطاء إلى أقل ما يمكن فالنظام الالكتروني أقل عرضة للأخطاء.

ثانيا – سلبيات الإدارة الالكترونية

يعتقد الكثير أنه عند تطبيق الإدارة الالكترونية سوف تزول كل المصاعب والمشاكل التي تواجه الإدارة لكن ما نلحظه على أرض الواقع مختلف، لأن تطبيق الإدارة الالكترونية يحتاج إلى تدقيق مستمر ومتواصل لتأمين إستمرار تقديم الخدمات بأفضل شكل ممكن مع الاستخدام الأفضل للوقت والجهد والمال آخذين بعين الاعتبار وجود خطط بديلة أو طارئة ،ومن السلبيات التي تظهر أثناء تطبيق الإدارة الالكترونية ما يلي[1]:

1- التجسس الالكتروني: بما أن التحول نحو الإدارة الالكترونية يؤدي بنا إلى تحويل جميع المعاملات من الورقية التقليدية إلى معاملات الكترونية تقنية حتى الأرشيف يتم تحويله إلى أرشيف الكتروني، وهذا ما يعرضه لمخاطر كبيرة من الناحية الأمنية والمتمثلة في خطر التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وتغييرها وحتى إتلافها وهذا يشكل خطر من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف الإدارة سواءا متعلقة بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات أو حتى الدول .

[1] – مصطفى يوسف كافي –الادارة الالكترونية "ادارة بلا أوراق، إدارة بلا مكان ،إدارة بلا ومان، بلا تنظيمات جامدة"– دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا 2011 ،ص 72 .

لكن مصدر الخطورة لا يأتي من تطبيق الإدارة الالكترونية ولكن مصدر الخطورة يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية من قبل المخترقين والمخربين وأيضا أجهزة الاستخبارات العالمية للدول أو من قبل أشخاص عاديين.

2- زيادة التبعية للخارج: بما أن الدول العربية ليست دول رائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات فهي دول مستعملة ومستهلكة فقط للتكنولوجيا فهي تعتمد معظمها إن لم نقل بأكملها على التكنولوجيا الغربية فهذا سيؤدي من زيادة مظاهر تبعية الدول المستهلكة للدول الكبرى الصناعية وهو ما له انعكاسات سلبية كثيرة خاصة في المجال الأمني للإدارة الالكترونية .

فالاعتماد الكلي على تقنيات أجنبية، للحفاظ على امن معلوماتها وتطبيقها على الشبكات الرسمية التابعة للدول العربية هو تعريض للأمن القومي الوطني لهذه الدول للخطر ووضعه تحت سيطرة دول غربية بغض النظر عما إذا كانت هذه الدول عدوة ام صديقة فالدول تتجسس على بعضها البعض بغض النظر عن نوع العلاقات بينها، ولا يقتصر الأمر على التجسس على المعلومات لأهداف عسكرية وسياسية بل يتعدى إلى القطاع التجاري لكي تتمكن الشركات الكبرى من الحصول على معلومات تعطيها الأفضلية على منافستها في الأسواق.

3- شلل الإدارة: إن التطبيق الغير سوي والدقيق لمفهوم واستراتيجية الإدارة الالكترونية والانتقال دفعة واحدة من النمط التقليدي للإدارة إلى الإدارة الالكترونية دون اعتماد التسلسل والتدرج من شانه أن يؤدي إلى شلل في وظائف الإدارة لأنه عندها نكون قد تخلينا عن النمط التقليدي ولم ننجز الإدارة الالكترونية بمفهومها الشامل نكون قد خسرنا الأولى ولم نربح الثانية مما قد يؤدي إلى تعطيل الخدمات التي تقدمها الإدارة أو إيقافها

ريثما يتم الانجاز الشامل والكامل للنظام الإداري الالكتروني أو العودة إلى النظام التقليدي[1].

4- التكلفة الباهضة لبناء البيئات الالكترونية: وذلك لما تحتاجه من بنية تحتية وخدمات مساندة للمشاريع الالكترونية من تدريب وتاهيل حيث يتم اقتطاع جزء كبير من الميزانيات مما يؤثر على اولويات تنفيذ الخدمات وخاصة في الدول النامية [2].

5- ضعف التواصل الاجتماعي: تتيح الادارة الالكترونية انجاز الاعمال والمهام التي تتطلب التعامل مع الجهات الحكومية عن طريق شبكة الانترنيت بالمنزل او بالعمل فلا يترتب عن ذلك حاجة الذهاب الى المصالح والجهات الحكومية ،وبالتالي قلة الاحتكاك مع افراد المجتمع ،حيث تعد اماكن المراجعة في الدوائر الحكومية من اهم اسباب التواصل والتعارف الاجتماعي[3].

6- مشاكل صحية: استخدام الموظفين لشبكات الانترنيت والانترانت لساعات طويلة يؤثر سلبا على صحة الفرد وخاصة بصره الذي يضعف بشكل تدريجي وكذلك الإدمان على استعمال الحاسوب والشبكات يزيد ميول الفرد إلى العزلة والانطواء مما قد يتسبب في عدم قدرته على التوافق نفسيا مع محيطه الاجتماعي، ويفقده القدرة على التواصل مع من حوله، ويقلل فرصة تمكنه من المشكلات أو قيامه بالأعمال الأخرى غير المرتبطة بالحاسوب والشبكات[4].

1- **زيادة نسبة البطالة:** بالرغم مما يمكن أن توفره الثورة المعلوماتية من فرص جديدة للعمل ،إلا أنها لن تكون متاحة لو تم الاستغناء عنها في مجالات عملهم فهي ذات طبيعة، تقنية عالية خاصة بمجموعة من المؤهلين .

---

[1] –على السلمي –خواطر في الإدارة المعاصرة –دار الغريب ،القاهرة ،مصر ،2001 ،ص 327 .

[2] – نفس المرجع ، ص 327 .

[3] –نفس المرجع ، ص 328

[4] – رحماني سناء–الادارة الالكترونية في تحسين تسيير المؤسسة –اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر ،قسم علوم التسيير،بسكرة 2017 ص 60.

المبحث الثاني: متطلبات ومعوقات إرساء الإدارة الالكترونية

المطلب الأول: متطلبات الإدارة الالكترونية

إن إنشاء أي مشروع حتى ولو كان مشروعا شخصيا يحتاج إلى مجموعة من الركائز والمتطلبات لنجاحه، كذلك الشأن بالنسبة لمشروع الإدارة الالكترونية فهو شانه شان أي مشروع أو برنامج يحتاج إلى تهيئة البنية المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ وتحقيق الهدف المرجو منه وبالتالي تحقيق النجاح والتفوق وإلا سيكون مصيره الفشل وسيسبب ذلك خسارة في المال والوقت والجهد، فالإدارة هي ابنة بيئتها تتأثر وتؤثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فان نجاح مشروع الإدارة الالكترونية يجب أن يتوفر على عدة، متطلبات وهي:

الفرع الأول: المتطلبات السياسية والتشريعية

أولا- المتطلبات السياسية أو الإرادة السياسية أو القيادة الالكترونية

بحيث يكون هناك مسؤولين أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل وتتولى الإشراف على التطبيق وتقييم المستويات التي وصلت إليه في التنفيذ.

إذ تمارس القيادة الالكترونية الدور الرئيسي في صياغة وتفعيل التحول نحو الإدارة الالكترونية لان عملية التحول هاته نتيجة اقتناع وتصميم القيادة في المنظمات ولكي تتحقق عملية التحول يجب توفر عدد من الموظفين المنتخبين والإداريين والمخططين والقادرين على التكيف مع التقنية كما تتطلب الإدارة الالكترونية قيادة سياسية تعبر علنا عن التزامها بدعم الجهود الرامية للتحول إليها من خلال توفير الوقت والجهد والمال والموارد والمناخ السياسي والاقتصادي والتقني الذي يساهم في إطلاق القدرات الإبداعية

إلى أقصاها، فقرار التحول هو قرار سيادي يتخذ على أعلى المستويات في المنظمة ومن دون ذلك تبقى الإدارة الالكترونية مجرد فكرة على ورق لا قيمة لها[1].

ثانيا: المتطلبات التشريعية

يجب على أي دولة وقبل البدء بالتعاملات الالكترونية لأعمالها أن تراعي ضرورة خلق بيئة تشريعية ملائمة ومناخ قانوني يستجيب لمتطلبات الإدارة الالكترونية ويسهل معاملاتها ويضعها موضع الاعتراف الوطني والدولي، إضافة إلى القضايا الخاصة بتدابير الأمن والحماية السرية ،ولذلك يجب على المنظمات إن تقوم بعملية مسح وتمحيص شامل، لكل الأنظمة والقوانين لديها ،وذلك لتحقيق الأهداف التالية[2]:

– إعطاء المشروعية للأعمال الالكترونية الخاصة بالإدارة الالكترونية وتحديد الممسوح بهاو الممنوع منها والعقوبات المفروضة.

– تحقيق سهولة الوصول إلى المعلومات ،ووضوح الإجراءات التي نحكم هذه العملية.

– تحقيق الأمن الوثائقي وخصوصية وسرية المعلومات.

– وضع الأطر القانونية والتشريعية اللازمة للإدارة الالكترونية وتحديثها وفقا للمستجدات.

الفرع الثاني: المتطلبات البشرية والتقنية والإدارية

أولا– المتطلبات البشرية

يعد العنصر البشري، من أهم المتطلبات والتي من دونها لن تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها فيجب توفر موظفين يتحكمون في استعمال أجهزة الكمبيوتر ولواحقه وإدارة الشبكات وقواعد المعطيات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل وتوجيه الإدارة الالكترونية بشكل سليم، وذلك بتدريب وبناء قدرات الموظفين بمعاهد ومراكز تدريب

[1] – يوسف زدام – اثر الجهود النظرية في تحسين الخدمة العمومية قراءة في حدود التفعيل في الجزائر –ورقة بحث قدمت في يوم دراسي حول الإصلاحات الإدارية في الجزائر بين الواقع والمأمول –جامعة باتنة الجزائر 10 ديسمبر 2014 ص01، .

[2]– حسين محمد الحسن، مرجع سابق، ص 156.

متخصصة وتابعة للحكومة مع إلزامية نشر ثقافة استخدام الإدارة الالكترونية وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين ابيضا، كما يجب توفر كفاءات ومهارات متخصصة تمتلك زادا معرفيا، يحيط بمبادئ التقدم التقني ولها من الخبرة ما يمكنها من استخدام تقنيات المعلومات.

ثانيا- المتطلبات التقنية (الفنية)

وتتمثل في توفير البنية التحتية للإدارة الالكترونية، والتي تشمل توفر عناصر مترابطة ومتكاملة لا يمكن أن يقوم أحدها إلا على توافر الآخر من الشبكة الحديثة للاتصالات والبيانات السلكية واللاسلكية وتكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى وعلى العموم هي كالتالي[1]:

1- توافر العتاد والوسائل الالكترونية: ونقصد بها:

أ- عتاد الحاسوب ولواحقه: أو كما يطلق عليه بالبنية التحتية الصلبة للأعمال الالكترونية ومن الأفضل للمنظمة مهما كانت طبيعتها أن تمتلك احدث ما توصل إليه صانعوا العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين هما توفير تكاليف التطوير المستمر وتكاليف الصيانة وكذا ملائمة العتاد لما هو حاصل من تطورات للبرمجيات المتعلقة بنظم المعلومات.

ب- برمجيات النظم وبرمجيات التطبيقات: أي البنية التحتية الناعمة للأعمال الالكترونية، وتشمل مجموعة الخدمات والمعلومات ومختلف برمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم من خلالها تشغيل عتاد الحاسوب وانجاز وظائف الأعمال الالكترونية[2].

[1] - نجم عبود نجم -الإدارة الالكترونية (الإستراتيجية والوظائف والمشكلات)- دار المريخ ،الرياض ،السعودية (د، ط) 2004، ص 54 .

[2]- نجم عبود نجم ، مرجع سابق 2004،ص 54 .

ج- شبكات الاتصال: ولعل هذا العنصر يعتبر هو الأهم من الناحية الفنية فهي تتضمن مجموعة من الحسابات تنظم معا وترتبط بخطوط اتصال بحيث يمكن لمستخدميها نقل وتبادل المعلومات فيما بينهم وأهم هذه الشبكات هي شبكة الانترنيت(internet) والشبكة الداخلية أو الانترنيت والشبكة الخارجية وهي الاكسترانيت (extranert)

وما تجدر الإشارة إليه أن شبكتي الانترنيت والاكسترانيت تستخدم تكنولوجيا المعلومات للانتقال بالمؤسسة إلى مستوى العمل بالإدارة الالكترونية في بيئتها الداخلية وفي إدارة علاقاتها مع بيئتها الخارجية ففي الوقت التي تربط شبكة الانترنيت أوصال المؤسسة في الداخل فان شبكة الاكسترانيت تستخدم لبناء روابط اتصالات الكترونية مباشرة وفورية مع الزبائن والموطنين من جهة والمجهزين من جهة أخرى[1] .

2-**توفر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالأنترنيت:** ونشدد على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من اجل فتح المجال لأكبر عدد من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الالكترونية في اقل جهد واقصر وقت واقل كلفة ممكنة.

ثالثا - المتطلبات الإدارية

يتطلب تطبيق الإدارة الالكترونية إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب الحكومية بحيث تتناسب مع مبادئ الإدارة الالكترونية وذلك عن طريق استحداث إدارات جديدة أو إلغاء أو دمج بعض الإدارات مع بعضها وإعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق إدارة الكترونية أسرع وأكثر كفاءة وفعالية ،مع مراعاة أن يتم التحول في إطار زمني متدرج [2].

[1]- سعد غالب ياسين - الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية - الإدارة العامة للنشر والتوزيع ،الرياض ،السعودية 2005 ص 68-69 .

[2] -ايهاب خميس احمد المسير - متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية - مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،السعودية 2007ص 30.

وأهم الجوانب التي يجب مراعاتها لتطوير التنظيمات الإدارية قبل الشروع في تطبيق الإدارة الالكترونية هي[1]:

- الدعم والمساندة من قبل المستويات العليا للإدارة وذلك عن طريق دعم القيادة العليا والقيادة التنفيذية لتطبيق الإدارة الالكترونية

- القيادة العليا تتولى وضع السياسات العام للمنظمات الحكومية وتحديد الخطوط الإستراتيجية العريضة لها لذلك يجب انطلاق مبادرة تطبيق مشروع الإدارة الالكترونية من قبلها كمتطلب مهم لنجاح التحول لتطبيقات الإدارة الالكترونية.

- القيادة التنفيذية تتولى تنفيذ السياسات العامة للمنظمات ولذلك يقع على عاتقها وضع مشروع الإدارة الالكترونية في نطاق التنفيذ الفعلي عن طريق تحديد الأدوار ومتابعة سير عمل والتوجيه واتخاذ الخطوات التصحيحية والتأكد من إجراء التغيرات اللازمة بهدف ترجمة الخطط المرسومة إلى واقع ملموس.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية:

يواجه نظام الإدارة الالكترونية بعض المعوقات التي تحول دون تطبيقه الفعال لتحقيق النتيجة المرجوة منه وتتمثل في:

الفرع الأول: المعوقات البشرية والمالية

سنحاول أن نتناول المعوقات المادية والبشرية التي تصعب تطبيق الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع وتحد من فعاليتها وكفاءتها.

أولا- المعوقات البشرية

[1]- نفس المرجع، ص 31.

تعد العناصر البشرية من أبرز العناصر التي تقود مجتمعاتها إلى تحقيق التقدم والرقي في مختلف المجالات، إلا أن النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية أصبح أمر تعاني منه أغلب الدول وبالأخص الدول النامية، ويؤكد كل من جسيبو فالسيش على أن، النقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع العالم الرقمي يعد معوقا يواجه المؤسسات عن ممارساته التكنولوجيا الحديثة.

1- غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة والأجهزة التنظيمية في ظل التحول للإدارة الإلكترونية[1].

2- الافتقار إلى العمال المهرة وإدارة العمليات البيروقراطية، لا يمكن تحقيق الفوائد المرجوة للحكومة الإلكترونية المحلية بالكامل، إلا إذا توفر العمال المهرة بالقدر الكافي، ففي العديد من الإدارات لا تحتوي على عدد كافي من الموظفين القادرين والمؤهلين لإدارة مشاريع ومبادرات الحكومة الإلكترونية، أو حتى الأعمال اليومية[2].

3- الفجوة الرقمية يؤدي تقدم وتطور التكنولوجيات الحديثة إلى توسع الفجوة الرقمية وتنشأ من أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤثر على عدم القدرة للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[3]، من ناحية الأمية والأمية الرقمية ومن ناحية عدم القدرة على حيازة تكنولوجيات المعلومات والاتصال للأفراد.

---

[1]- محمد الطيب رجم، خالد رجم – رقمنة الإدارة المحلية بالجزائر الواقع والتحدي – مداخلة مقدمة من ضمن ملتقى وطني بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2 ماي 2021 ص 174.

[2]- تقرير الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية 2020 الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة ص 104 – 105.

[3]- عامر ابراهيم قنديلجي – الحكومة الالكترونية – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص 13 .

4- ضف إلى ذلك الفجوة الرقمية توجد بين عاملين متخصصين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وآخرين يجهلون، أو لا يفقهون شيئا من أساسياتها والتعامل معها.

5- هنالك فجوة متزايدة لموظفي القطاع العام، حيث يفتقرون غالبا إلى كفاءات القرن الواحد والعشرين مثل المهارات الرقمية ومعرفة البيانات، والقدرة على حل المشكلات باستخدام التفكير المنهجي، والقدرة على توقع السيناريوهات المستقبلية والسعي نحو الابتكار[1].

6-تركز عقليات الشعوب على ضرورات الحياة البسيطة، واستبعاد التطور التكنولوجي ضمن أولويات الشعب بسبب نقص الثقافة، وغلبة متطلبات الحياة[2].

2- تواضع الثقافة المعلوماتية والتكنولوجية، والتفاعل الالكتروني لدى شرائح من أبناء المجتمع المعني بالتغيير نحو الحكومة الالكترونية [3].

3- عزوف الكفاءات المتميزة عن العمل في المنظمات الحكومية لقلة الحوافز[4].

ثانيا: المعوقات المالية

تعتبر الموارد المالية جوهرة أساسية للإدارة الالكترونية، إلا أنها لا تخلو من عراقيل تتمثل فيما يلي:

[1] - تقرير الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 210.

[2]- أحلام عابد، وعيساوة أمنة - مشروع الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر، أسباب الفشل والحلول المقترحة - مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني بكلية الحقوق والعلوم السياسية،، جامعة سطيف 2 ص 51 .

[3] -عامر ابراهيم قنديلجي، المرجع السابق، ص 139.

[4]- شائع بن سعد مبارك القحطاني-مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الادارة الالكترونية في السجون-مذكرة ماجستير في العلوم الادارية،قسم العلوم الادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض2006،ص42 .

1. ارتفاع أسعار الأجهزة والبرمجيات الحديثة، وارتفاع تكلفة الاتصالات، وكذا صعوبة اللحاق بالتطور المستمر لتقنية المعلومات[1].

2. ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الالكترونية، ومشاكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية، إلى جانب مشكل تمويل الجماعات المحلية بصفة عامة[2].

3. نقص الإمكانيات وانتشار المشاكل المتعلقة بالفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة، مما قد لا يساعد على الاندماج في مجتمع المعلومات.

4-ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحواسيب الآلية، ونقص عدد المتخصصين في إجراء هذه الخدمات[3].

5-ارتفاع تكاليف توفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية وإنشاء المواقع وربط الشبكات[4].

الفرع الثاني: المعوقات التقنية والأمنية

أولا- المعوقات التقنية

[1] -فتيحة فرطاس – عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين- مجلة الاقتصاد الجديد ،عدد 15، المجلد2، 2016، ص 320.

[2]- نزلي غنية – دور الإدارة الالكترونية في ترقية المرافق العمومية المحلية – مجلة العلوم القانونية والسياسية عدد 12، جانفي 2016 ص 189.

[3] – حسين السيد حسين، محمد القاضي – المعاملات الالكترونية متطلباتها وأثارها الاقتصادية – دار النهضة العربية مصر 2015، ص 28 .

[4] – تقرير الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 204 .

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تقدما واضحا في العديد من الدول المتقدمة، وكان لها دور ايجابي، على شعوبها، فعن طريق هاته التقنية وتطبيقاتها يمكن وضع المنظمات في موقع تنافسي عن طريق توظيفها في إدارتها ومؤسساتها وبالمقابل يلاحظ، على الدول النامية أنها لم تستطع الاستفادة من هذه الإمكانيات وذلك بسبب وجود معوقات تقنية تقف عائقا في سبيل اي تقدم في المجال المعلوماتي وتتمثل في :

1 – عدم ملائمة البنية التحتية غير الكافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل عقبة رئيسية أمام التحول الرقمي وتنمية الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي وغير قادرة على استخدام تكنولوجيات محدودة لافتقارها إلى البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا[1].

2– عدم وجود وعي معلوماتي وحاسوبي عند بعض الإداريين [2] .

3– عدم توفر دلائل المحتوى في البوابات أو المنصات الحكومية التكنولوجية[3].

4– مشكلة عدم توفر القدرات التكنولوجية الحديثة، من انترنيت عريض النطاق، عالي السرعة، قليل التكلفة ، وآمن ، لن تقدم خدمات رقمية بشكل فعال .

5– كذلك مسألة التبعية، للدولة المتقدمة تكنولوجيا، تعتبر من العوائق فعندما يتم تزويدهم، بمختلف التقنيات التكنولوجية، وعند جلب الإدارة الإلكترونية لتطبيقها في بلداننا المختلفة تكنولوجيا، كذلك الاستيراد للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة دون البحث، في كيفية صنعها أو تطويرها، يجعل البلدان المستوردة، تعاني من التبعية المطلقة لتكنولوجيا الدول المصنعة لمثل هذه الأنظمة الإدارية، وهذا ما يعرضها للخطر فيما يخص استخدام هذه

[1]– تقرير الامم المتحدة، المرجع السابق، ص 204.

[2] –حسين زواش – الإطار المفاهيمي للخدمة العمومية الإلكترونية – ص 18 .

[3]– احمد سالم سالم –معوقات تطبيق الإدارة لإلكترونية في جامعة الجيل الغربي– رسالة ماجستير،كلية العلوم بالزنتان ليبيا ، قسم ادارة التربية الاسلامية لكلية الدراسات العليا ،2021 ، ص34.

التقنيات في مختلف أجهزتها الإدارية خاصة الحساسة منها، دون سابق معرفة لماهية تكوينها الفعلي او الغرض الحقيقي منها.

ثانيا- المعوقات الأمنية

أصبح من الثابت خطورة الجريمة الإلكترونية على الأفراد والمؤسسات هذه الخطورة التي تتزايد كل يوم مع تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وما نتج عنه اجتياح شامل للأجهزة الإلكترونية، وكذلك استخدام الشبكة العنكبوتية، وتزايد استعمالها،، أدى إلى تزايد الانتهاكات على حياة الأفراد وأمنهم واستقرار المؤسسات وديمومتها، لذا أصبح من اللازم وضع تشريعات لتجريم أي أفعال غير قانونية يترتب عنها المساس بأمن وسلامة الأفراد والمؤسسات.

ولقد عانت في الآونة الأخيرة كل الدول تقريبا من شكل من أشكال خرق البيانات الحكومية، وعلى الرغم من أنه لم يتم تداول ذلك على الملأ، التي أسفرت عن خسائر اقتصادية واجتماعية، ولا يؤدي إختراق أمن المعلومات والبيانات إلى عرقلة الأداء الفعال للمؤسسات والإدارات العمومية فقط، بل يؤثر أيضا على سلامة الناس وأمنهم وخصوصياتهم .[1]

يتم حفظ المعطيات الالكترونية وكل المستندات المرسلة في الأرشيف الالكتروني لذلك لا بد من حمايتها من جريمة التجسس الالكتروني ويقصد به الاختراق غير المشروع للمنظومة المعلوماتية: مما يؤدي إلى فقدان خصوصية المستفيدين وسريتهم أو حذف، هذه المعلومات، او تدميرها، لذلك توجد مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف الإدارة الإلكترونية، سواءا المتعلقة، بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات حتى الدول، يعني ذلك عدم تحصين الجانب الأمني للدارة الإلكترونية .

[1] – تقرير الامم المتحدة، المرجع السابق، ص 172.

هذا أدى إلى ظهور عدة جرائم منها جريمة الدخول والبقاء غير المشروع في منظومة معلوماتية .

الفرع الثالث: المعوقات التشريعية والسياسية والتنظيمية أو الإدارية

أولا – المعوقات التشريعية

تتمثل المعوقات التشريعية في:

1- غياب بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية تحدد شروط التعامل الإلكتروني وغياب تشريعات قانونية تجرب اختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية وتحدد عقوبتها .

2-الإشكالية التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية وصعوبة معرفة، المتعاملين عبر الشبكات فيظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقيق في هوية العميل، وكذلك كل ما يتعلق بعنصر الخصوصية والسرعة في التعاملات الإلكترونية.

3- عدم التحضير لمؤسسات الدولة بشكل كافي لتعزيز الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتزويد خدمات موثوقة وسريعة وآمنة وشاملة ويمكن الوصول إليها من الناس والسلطات من خلال الآليات المفتوحة والتشاركية، إلا أنه هناك دول غير مستعدة لتحديد ومواجهة الأخطار المرتبطة بالتكنولوجيات الرقمية [1].

4- إشكالية حماية أمن المراسلات الإلكترونية [2].

5- إشكاليات في ميدان أنظمة الرسوم والطوابع وعمليات استيفائها والمشكلات التي تتصل بإجراءات العطاءات الحكومية وشروطها الشكلية [3].

6- غياب قانون التحقق من هوية العميل .

ثانيا – المعوقات السياسية

[1] – تقري الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 195.

[2]– بن زعمة عبد القادر، الحكومة الإلكترونية كأداة للتطوير الإداري بالإدارة المحلية ص 108 .

[3] – نفس المرجع ، ص 108

التحول الحكومي الرقمي لا يدور فقط حول التكنولوجيات حيث انه قبل كل شيء يدور حول تحول الحكومة العامة واعتماد الابتكار كجزء من الاستراتيجية والرؤية العامة للدولة من أجل تنميتها.

1-انصراف انتقال الحكومات المتعاقبة إلى توفير الاحتياجات الأساسية كأولوية مقدمة على غيرها من الغايات والأهداف، لتبقى مسألة الانترنيت وتكنولوجيا الإعلام في نظر أغلب مسؤوليها ترف لا حاجة إليها .

2-غياب الإرادة السياسية التي تدعم التحول نحو رقمنة الإدارة وعدم تقديم الدعم السياسي اللازم لا قناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.

3-غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية، تتبادل التشاور السياسي وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الالكتروني، لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته [1].

4-بطء عمليات الإصلاح والاندماج [2].

5-محدودية فترة بعض المسؤولين المختارين في بعض المؤسسات الرسمية والحكومية العليا والمفتوحة .

6- عدم وجود برامج استشرافية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مع سرعة التطور في الرقمنة وعدم القدرة على اللحاق بها ومواكبتها .

[1]- عاشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 39.

[2]- عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص 307.

ثالثا – المعوقات الإدارية أو التنظيمية

عملت معظم الدول على إعادة هيكلة نفسها بالطرق المبتكرة لتتماشى مع تطورات العصر الرقمي، إلا ان الغالبية العظمى منها ما زالت تعتمد على الهياكل الهرمية التقليدية والتي تقف عقبة في تطبيق التقنيات الحديثة والاستفادة من معطياتها في تطوير منظمتها وتتمثل في معوقات إدارية هي كالتالي:

1- تشكل البيروقراطية والإجراءات الروتينية لدى عدد كبير من المنظمات عائقا رئيسيا عند تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية، التي تقوم باعتبارها منهج إداري، حيث يعتمد على تبسيط الإجراءات وكافة المعاملات الإدارية والعمل على أساس من الشفافية والمساواة، وعدم اقتناع القيادات الإدارية بفكر وبفلسفة الإدارة الالكترونية، وتفشي العقلية الزبونية، والمحسوبية.

2- نقص الوعي التكنولوجي بين المسيرين وكذا نقص الخبرة والمعرفة فيما يتعلق بالحاسوب، وكذا نقص الوعي حول مزايا تكنولوجيات المعلومات[1].

3- مقاومة التغيير حيث أن إقامة مثل هذه البرامج يحتوي على الكثير من المتغيرات داخله أين يتم توزيع المهام والصلاحيات والذي يؤدي إلى تغيير المراكز الوظيفية والقيادات الإدارية لذا من المتوقع وجود مقاومة التغيير[2].

4-عدم استيعاب الملاحظات والتعليقات المتكررة من الجمهور لضمان توفير التحسن المستمر للخدمات [3].

[1] – سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 237 .

[2]– احمد سالم سالم، مرجع سابق، ص 33

[3] –تقري الامم المتحدة، المسح الإلكتروني 2020 ص 225.

5-الرؤية غير الواضحة والضبابية للإدارة الإلكترونية المتمثلة في عدم فهم واستيعاب أهدافها سواءا أكان ذلك بالنسبة للموظفين والعاملين في الإدارة الإلكترونية أو المستفيدين منها ومن معطياتها وخدماتها [1].

6- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة، حيث يعد التخطيط من العمليات الإدارية المهمة .، فهو يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات وبالتالي إعطاء صورة واضحة للمستقبل والتخطيط الجيد له، مما يساعدها في إحداث التغييرات الإيجابية، وذلك عن طريق تحديد الأهداف المراد تحقيقها بكل دقة والعمل في ضوئها فالتخطيط يعد أساسا نجاح كل عمل.

7- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم التحول نحو الإدارة العمومية الإلكترونية المستقبلية.

[1] - عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص 138.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح لنا أن الإدارة الالكترونية هي منظومة معلوماتية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري من إدارة تقليدية يدوية تعتمد على الأوراق إلى إدارة تستخدم الحاسب، بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وأقل التكاليف، كما تهدف الإدارة الالكترونية إلى تطوير الإدارة العامة وتحسين الخدمات الموجهة للمواطنين.

وللتحول نحو الإدارة الالكترونية وتطبيقها على أرض الواقع لابد من توفير بنية شبكية تحتية متينة سريعة وآمنة، وتوفير كوادر بشرية استثمارية مدربة على استخدام التقنيات الحديثة.

ومن أجل العمل على ضمان نجاح نظام الإدارة الالكترونية لا سيما في ترقية وترشيد الخدمة العمومية لا بد من محاربة المعوقات التي تحول دون تطبيقها.

الفصل الثاني

واقع الإدارة الالكترونية بقطاع العدالة الجزائرية في إطار العصرنة

يعد مرفق العدالة أو القضاء من أهم المرافق العمومية لأنه يسعى لحماية الحقوق والحريات وكذلك، لاتصاله المباشر واليومي بالمواطن الذي يسعى دائما للحصول على خدمة راقية سواءا كانت تلك الخدمات إدارية أو قضائية، ونظرا للأهمية التي يكتسبها مرفق العدالة فقد سعت الدولة إلى إصلاح العدالة من حيث المنظومة التشريعية أو من حيث الطاقات البشرية وكذلك من خلال تطوير جهاز القضاء بالاعتماد على الإدارة الالكترونية وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها مرفق العدالة والقضاء من خلال الاعتماد على الرقمنة والمعاملات الالكترونية كنموذج من النماذج المختلفة للمرافق العمومية التي عرفت إصلاحا، بإدخال الرقمنة في أداء أعمالها الوظيفية.

المبحث الأول: عصرنة قطاع العدالة بالجزائر

تعتبر العصرنة الإدارية خطوة هامة لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عالم الإدارة والاستفادة من مزاياها من اجل تحسين الأداء الإداري والارتقاء بأدائه وتحقيق استخدام أمثل للخدمات بسرعة عالية ودقة متناهية إذ لابد أن يحكم هذا التحول إطار قانوني ينظم ويحمي هذه العملية ويعطيها صفة الشرعية .

المطلب الأول: مفهوم عصرنة قطاع العدالة وأهدافها

باعتبار العدالة جزء من الإدارة وأن عملية العصرنة تتم على المستوى الإداري سنحاول التعرف على العصرنة الإدارية بصفة عامة ثم على عصرنة قطاع العدالة بصفة خاصة.

الفرع الأول: تعريف العصرنة الإدارية وعصرنة قطاع العدالة

أولا – تعريف العصرنة الإدارية

تعد العصرنة (LA MODERNISATION) مسعى متكامل ومتواصل يمتد ليشمل التنمية الاقتصادية ،الإدارية والسياسية للعديد من الدول يرتكز في ذلك على مرجعيات الاستراتيجية والوسائل المتبناة عبر السنين غايته التحكم في توجيه التطور الاقتصادي وإعادة الاعتبار للمؤسسات وتعزيز التنمية الإدارية وصولا إلى تحديد المسؤولية السياسية والقانونية للسلطات العمومية على قدرتها في التسيير بفعالية [1].

ومنه نستنتج أن عصرنة الإدارة العمومية هي مواكبة التطور التكنولوجي والتعامل مع معطياته والتكيف مع شروطه للحصول على إدارة ناجحة ونزيهة وشفافة تسير على خطوات استراتيجية لتقديم الأحسن للمواطن في وقت وجيز.

كما لا يفوتنا أن عملية العصرنة الإدارية تتطلب توافر مجموعة من العوامل المتداخلة والمتكاملة حيث يؤدي غياب احدها بالضرورة إلى فشل عملية العصرنة أو تأخرها .

[1] – بن فرحات مولاي لحسن –غدارة الكفاءات ودورها في عصرنة قطاع الوظيفة العامة في الجزائر – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية – جامعة الحاج لخضر، باتنة، ،الجزائر،، 2012/2011 ص 74.

وتشير عملية العصرنة الإدارية إلى استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير وتحسين تسيير الشؤون العامة ويتمثل ذلك في انجاز الحكومات الرسمية سواءا بين الجبهات الحكومية أو بين هذه الجهات والمتعاملين معها بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنيت وفق ضمانات أمنية تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة[1] .

ثانيا – تعريف عصرنة قطاع العدالة

عملية العصرنة في قطاع العدالة هي تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تحويل العمل الإداري من عمل تقليدي ورقي إلى عمل إداري الكتروني ويمكن أن تعرف عملية العصرنة على مستوى قطاع العدالة على أنها :

"تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وانجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات"[2].

كما تعبر من الناحية التقنية على عملية ربط جميع المؤسسات بشبكة داخلية من الألياف الضوئية التي تضمن النقل السلس والمؤمن للمعطيات بين المؤسسات العدلية وتضمن نقل المحادثات بالصورة والصوت وهو ما تم العمل به فعلا حيث مكنت المنظومة المعلوماتية من رقمنة كل الملفات سواءا ما تعلق بملفات القضايا المطروحة أمام المحاكم أو ملفات القضاة والموظفين التابعين لسلك العدالة أو ملفات نزلاء المؤسسات العقابية أو ملفات المؤسسات القطاعية، بالإضافة إلى مستخرجات القضاء كصحيفة السوابق القضائية والأحكام القضائية وشهادة الجنسية التي يتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الانترنيت[3].

[1] – علاء فرج الطاهر – الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق– دار الراية ،عمان 2009، ص 89–90.

[2]– ياسر محمد عبد العالي –الإدارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي– المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016 ،ص72 .

[3]– العيداني محمد ،زروق يوسف – رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15–03 المتعلق بعصرنة العدالة – مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد 7 ،عدد1 ،سنة 2020، ص505.

من خلال ما سبق نستنتج أن الإدارة الالكترونية أو العصرنة تعني إدارة الأمور الإدارية بطريقة الكترونية والانتقال من إدارة تقليدية بسيطة إلى إدارة حديثة متميزة في الجودة والأداء اعتمادا على تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة .

الفرع الثاني: أهـــداف العصرنـــــة

الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية له أهداف وفوائد مختلفة تؤدي بلا شك إلى تسهيل الإجراءات الإدارية ورفع مستوى الأداء والجودة في الخدمات بمختلف أشكالها ولعل أهم الفوائد التي جاءت بها العصرنة نذكر ما يلي:

أولا – رفع مستوى الأداء

ونقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة الذي ينتج عنه تقليص الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات الدقيقة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية ،كما أن الحصول على المعلومات بطريقة الكترونية يساعد العنصر البشري والمسؤولين على جميع المستويات وكذلك المواطنين المتعاملين مع الإدارات الحكومية على انجاز الإجراءات بسرعة خلال وقت وجيز بدلا من الانتظار لمدة طويلة من الزمن .

ثانيا– دقـــة البيانـــات

إن إدخال البيانات بطريقة الكترونية يسمح لجهات الإدخال الأولية بالحصول واسترجاع المعلومات المطلوبة بدقة بدلا من الأخطاء التي تتخلل عملية ملء الخانات ورقيا وبالتالي احتمال الوقوع في الخطأ بين الحين والآخر.

فبفضل المعلومات المخزنة في الكمبيوتر تستطيع الإدارات الحكومية أن تقلص من الأعمال الورقية وتعبئة البيانات كل مرة للحصول على خدمة من الإدارة الحكومية، كما

يمكن لهذه الحكومة أن تحصل على الوثائق المطلوبة من مصدرها بدون تكليف المواطن مشقة التنقل إلى مراكز إدارية للحصول عليها لاستكمال الإجراءات[1].

ثالثا- تقليص الإجراءات الإدارية

إن عصرنة المرفق العام هي عملية التكيف مع التحولات الراهنة بإدخال وسائل وأساليب تسيير حديثة ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات من أجل إرضاء المواطن من جهة وتحقيق جودة الخدمات من جهة أخرى .

ويتجسد ذلك فيما يلي[2]:

* تقليص الضغوط على مستوى الشبابيك وتقليص آجال الانتظار.

* تسهيل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات نحو التبسيط للحصول على خدمات أفضل وأسرع.

* تقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الالكترونية محل الوثائق الورقية.

* تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي حيث يواكب مستوى أداء الحكومة مع النظم الحديثة المتبعة في أماكن أخرى.

* تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة والمساهمة في تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتقريب الإدارة من المواطن على أرض الواقع.

* المطالبة بالكفاءة في تقديم خدمات جديدة ومتطورة.

* دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: الآليات التشريعية لعصرنة قطاع العدالة

برزت الثورة الالكترونية مع العقدين الأخيرين قبل القرن 21 وبما أن الدساتير الجزائرية التي عايشت تلك الحقبة هي دستور 1989 ودستور 1996 وباستقرار نصوصها نجد

[1] – بوحوش عمار–نظريات الإدارات الحديثة في القرن الواحد والعشرين –دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006 ،ص 180 .

[2] – فرطاس فتيحة، مرجع سابق، ،ص 313

أنها لم تتناول مصطلح الإدارة الالكترونية، بشكل صريح حتى في ظل القانون رقم 16-01 ، اين يمكن أن نستشف مجال الحث عليها ضمنيا من نص المادة 51 التي تنص[1]: "الحصول على المعلومة والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن.

لا يمكن ان تمس ممارسة هذا الحق بحياة الغير الخاصة وبحقوقهم و بالمصالح المشروعة للمؤسسات و بمقتضيات الامن الوطني " ولم يحظى قطاع العدالة بالاهتمام الفعلي حتى في ظل الإصلاح القضائي لسنة 1996.

أما على الصعيد التشريعي ظهرت أول بوادر إصلاح العدالة بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 1999/10/19 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة[2]، وحدد اجل عملها ب 09 أشهر من تاريخ تنصيبها وينتهي عملها بتقرير ترفعه لرئيس الجمهورية ويتمثل اختصاصها حسب المادتين 05 و11 منه بتحليل وتقويم سير قطاع العدالة من مختلف الجوانب بالإضافة إلى اقتراح مختلف التدابير والتوصيات المفيدة لجعل العدالة أقرب من الموطن وتحقيق النجاعة وتخفيف وطأة سير الجهات القضائية ومؤسسات السجون[3].

لم يقف الأمر هنا بل تعدي ذلك إلى إصدار مراسيم تنفيذية مختلفة، على سبيل المثال المرسوم التنفيذي رقم 02-410 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل[4].

[1] - قانون رقم 16-01 المؤرخ في 2016/03/06 المتضمن التعديل الذستوري ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14

[2] – المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 1999/10/19 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 74 الصادرة بتاريخ 1999/10/20.

[3] – انظر المادة 05 و11 من المرسوم 99-234 السابق الذكر.

[4] – المرسوم التنفيذي رقم 02-410 المؤرخ في 2002/11/26، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 80 ..

ليصدر بعده المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المتضمن نفس الإطار حيث نصت هذه المراسيم على إنشاء مديريات ولجان متخصصة في مجال النهوض بوزارة العدل والقضاء أي كل ما يخص السياسات والقوانين الساعية لتنظيم وعصرنة قطاع العدالة[1].

الفرع الأول: مشروع الجزائر الالكترونية 2008- 2013

يعتبر مشروع الجزائر الالكترونية اللبنة الأساسية للإدارة الالكترونية في الجزائر، سنحاول التعرف عليه والتطرق لمختلف المحاور التي جاء بها والأهداف المتوخاة منه.

أولا- تعريف المشروع ومضمونه

يندرج مشروع الجزائر الالكترونية 2013 ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام الكتروني متطور شامل وتعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاع الاتصالات والبنوك والإدارة العامة وقطاعات التربية والتعليم، مما يجعلها تقدم خدماتها على شبكة الانترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية بين الحكومة والمجتمع المدني[2].

وعليه فان استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 تتمحور حول فكرة أساسية مفادها ربط المواطن والإدارات العمومية بنسق الكتروني موحد يتيح إجراء مختلف المعاملات بين هذه الأطراف بالسهولة والسرعة اللازمة، مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويحقق مزايا

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المؤرخ في 2004/10/24 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل الجريدة الرسمية العدد 67 .

[2]، – صبرينة مقناني– مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة –المؤتمر 23 للاتحاد بناء المجتمعات المعرفية العربية – الدوحة، ،قطر: 18،20 نوفمبر 2012 ،ص 36 .

في غاية الأهمية ترفع من مستوى أداء وظائف الإدارة العامة ضمن الاستخدامات المتميزة للإدارة الرقمية، وفوائد ينتظر المواطن تحقيقها بشرط الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء إدارة الكترونية قوية الأركان، وهذا يتطلب انتشار الانترنت، وتوفير التشريعات الراعية لهذه التكنولوجيا، وتنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن هذا الفضاء الالكتروني المتميز[1].

ثانيا- برنامج تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية 2013

ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية في[2]:

- برنامج تطوير التشريعات الذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات.
- برنامج تطوير البنية المالية الذي يعمل على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.
- برنامج التطوير الإداري والتنفيذي الذي يشمل تطوير أساليب العمل .
- برنامج التطوير الفني الذي يركز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع.
- برنامج تنمية الكوادر البشرية من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية .

---

[1]، - خالد قاشي وآخرون - إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق - مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،العدد الرابع، ص 93 .

[2]- فكير سامية وشيخي خديجة - تحديات وآفاق ترشيد خدمة الصحة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية في الجزائر- ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية - حالة البلدان العربية، يومي 30/29 اكتوبر 2014 ،جامعة بومرداس، ص 8-9 .

- برنامج الإعلام والتوعية حيث يتم إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية.

ثالثا- محاور مشروع الجزائر الالكترونية 2013

تتمحور خطة عمل هذا المشروع حول ثلاثة عشر (13) محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزعم تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013 فيما يلي[1] :

1- تسريع وتيرة استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية

حيث يحدث إدخالها في الإدارة قفزة نوعية مما يجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب، إذ تسمح تكنولوجيا الإعلام والاتصال بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن المتوقع المادي، وتتيح توفير المعلومات في كل وقت ومكان[2]، إذ ترمي الجزائر في تحولها للحكومة الالكترونية إلى إعطاء الأولوية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي مقدمتها شبكة الانترنت.

2- تسريع وتيرة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات

أي إدخالها في القطاع الاقتصادي، عن طريق دعم ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ودعم امتلاك تكنولوجيا الإعلام والاتصال من قبل الشركات، وتترتب عن ذلك أهداف ثلاثة تتمثل في[3]:

- دعم تكنولوجيا الإعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير التطبيقات من أجل تحسين أداء الشركات.

---

[1]- فكير سامية وشيخي خديجة، المرجع السابق، ص 08 .

[2]- اعراب فوزية وسلامي فراح - انعكاس الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة المحلية في الجزائر-مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية -تخصص إدارة محلية -جامعة محمد لمين دباغين- سطيف -كلية الحقوق والعلوم السياسية -2019-2020، ص 48 .

[3] - خالد فاشي وآخرون، المرجع السابق، ص 94 .

- تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات .

3- إطلاق آليات وتدابير تشجيعية تمكن المواطن من استعمال تجهيزات وشبكات وتكنولوجيا الاتصال والإعلام

وذلك بتوفير حواسيب شخصية وخطوط انترنيت ذات تدفق عالي، إضافة إلى التكوين في هذا المجال، وتشكل عملية تعميم الوصول إلى الانترنيت هدفا رئيسيا يتفرع بدوره إلى ثلاثة أهداف خاصة تمثل في:

- إعادة بعث مشروع "أسرتك"[1] .
- الزيادة بشكل معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية والحظائر المعلوماتية
- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الانترنيت.

4- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي

والذي يهدف إلى وضع مجموعة من الأهداف تخص الجوانب التالية[2]:

- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات.
- تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام والإتصال تطويرا مكثفا.
- وضع كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات.
- توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال نحو التصدير.

5- تعزيز البنية التحتية للاتصالات ذات التدفق السريع

[1]- مشروع أسرتك يهدف إلى توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات تدفق سريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفائدة كل فئات المجتمع .

[2]- اعراب فوزية وسلامي ا فراح، المرجع السابق، ص 49 .

إن الهدف الرئيسي لهذا المحور يتمثل في انجاز بنية تحتية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق سرعة تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة عن طريق[1]:

- تأهيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات.
- تأمين الشبكات.
- التسيير الفعال لاسم نطاق " dz ".

6- تطوير الكفاءات البشرية

بإعادة صياغة برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي والتدريب المهني وتعليم تكنولوجيا الإعلام والاتصال لكل الفئات[2]، ويتجه المشروع الالكتروني الجزائري لتحقيق التطوير في مجال الكفاءات البشرية نحو هدفين أساسين هما:

- إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تلقين تكنولوجيا الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

و في هذا الصدد اقترح بريد الجزائر عملية التكوين عن بعد المسماة " تراينبوست" والتي، أشرف عليها الاتحاد البريدي العالمي، وهدفها تحسين معلومات ومعارف أعوان البريد حسب ما ورد في تعليمة الاتحاد، ويشمل التكوين عدة تخصصات منها الإصلاح والضبط الإداري، العمل البريدي، الموارد البشرية، التكنولوجيات البريدية[3].

[1] – خالد فاشي وآخرون، المرجع السابق، ص 83.

[2] – فكير سامية وشيخي خديجة، المرجع السابق، ص 08.

[3] – خالد فاشي وآخرون، المرجع السابق، ص 97.

7- تعزيز البحث والتطوير والابتكار

أي تطوير الخدمات والمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تعزيز نشاط البحث، والتحسيس بدور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر[1].

8- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني

إن التشريعات القائمة لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشييد مجتمع المعلومات، وعليه لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية، ومتطلبات مجتمع المعلومات، وعليه فالهدف الأساسي من هذا المحور هو تهيئة مناخ من الثقة يشجع على إقامة الإدارة الالكترونية لذا يتطلب تحديد إطار تشريعي وتنظيمي مناسب.

9- الإعلام والاتصال

يهدف إلى التحسيس بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر وذلك عن طريق[2]:

-إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات.

-إقامة نسيج جمعوي كامتداد للمجهود الحكومي.

10- تثمين التعاون الدولي

وذلك بهدف تراكم المعارف الذي يضمن استمرارية المشاريع وانتشارها، وكذا المشاركة الفعالية في الحوار والمبادرات الدولية وإقامة شراكة استراتيجية بهدف امتلاك التكنولوجيات والمهارات .

11- التقييم والمتابعة الالكترونية

[1] - سامية عزيز وام الخير قوراح -الإدارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات- المجلة العربية للتربية النوعية العدد 10 أكتوبر 2019 ص 10.

[2]- خالد فاشي وآخرون المرجع السابق ص 98.

بتحديد نظام مؤشرات للمتابعة والتقييم يسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وإجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي من جهة أخرى وذلك اعتمادا على الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية وإعداد مؤشرات ملائمة[1].

12- إجراءات تنظيمية

بوضع منظومة مؤسساتية متماسكة ومتناسقة تهدف إلى دعم التماسك والتنسيق على المستوى الوطني والوزاري، حيث تم تشكيل لجنة وزارية تسمى:
ECommission، برئاسة رئيس الحكومة وتضم الوزراء المعنيين بهذا المجال ،و أيضا تم تشكيل لجنة تقنية لتوفير الدعم التقني لهذه اللجنة الالكترونية.

13- الموارد المالية والتخطيط

فلابد من استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالا جيدا، كما يجب أن تقرن الإجراءات التنظيمية أو المالية بتقييم مالي دقيق إلى ابعد حد ممكن، وكذا ضرورة ترتيب هذه الإجراءات وتحديد برنامج ميزانية استراتيجية " الجزائر الالكترونية 2013 " وعرضه سنويا إلى غاية استكماله[2].

رابعا: أهمية وأهداف مشروع الجزائر الالكترونية 2013

يهدف مشروع – الجزائر الالكترونية 2013 – إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحسين مكانة المواطن من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير ودعم المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين عن طريق استعمالهم لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، إضافة إلى تسهيل عملية التسيير عبر توفير المعلومات والسرعة في العمل، وتوفير خدمات نوعية، للمؤسسات والمواطنين، وعليه فان تجسيد

[1] – اعراب فوزية وسلامي ا فراح المرجع السابق ص50.

[2] – سامية عزيز وام الخير قوراح ،المرجع السابق ،ص 51.

مشروع الجزائر الالكترونية يكتسي أهمية كبيرة للمواطن والمؤسسة[1]، لأنه ينقص من عناء المواطنين في الكثير من جوانب الحياة اليومية، فالإدارة الالكترونية توفر على المواطن مشقة التنقل، إذ يكفي يدخل المواطن ببياناته الشخصية على شبكة المعلوماتية ليتحصل على وثائقه الضرورية، وهذا يوفر ربح كبير في الوقت والمال والجهد، كما يعود بالإيجاب على اقتصاد البلاد لأن تجسيد هذه الاستراتيجية يمكن المؤسسات العمومية وحتى الخاصة من سرعة انتشار المعلومات وتحسين الاتصال مع المواطنين.

ومن أهداف هذه الاستراتيجية أيضا إنشاء منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع وفائقة السرعة المؤمنة وذات نوعية عالية، والتحسيس بأهمية التكنولوجيا ودورها في تحسين معيشة المواطن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والمهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحديد مؤشرات المتابعة والتقييم وتحديد مصادر وأجهزة التمويل[2].

وبالرجوع إلى وثيقة المشروع نجد أنها تهدف إلى التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية، وكذا تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات والمساهمة في تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة على أرض الواقع، وتحقيق السياسة الوطنية الحوارية بتقريب الإدارة من المواطن، كما تحارب البيروقراطية التي

تمثل كبحا لتنمية البلاد وحماية المجتمع من آفة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود وظاهرة الإرهاب التي تستعمل غاليا تزوير وتنفيذ وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها[3].

[1] – خالد قاشي وآخرون المرجع السابق ص 92 .

[2] – اعراب فوزية وسلامي افراح المرجع السابق ص 51.

[3] – خطاف ابتسام وغياط شريف– توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الالكترونية عبر مشروع الجزائر الالكترونية 2013 الواقع والتحديات – مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،المجلد 11 ،العدد2، 2018، ص 347 .

كما تم إصدار قوانين متعلقة بالجانب الالكتروني مثل القانون 09-04 المؤرخ في 05 غشت 2009 الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها[1].

الفرع الثاني: قانون عصرنة قطاع العدالة 03/15

لم يظهر أي قانون قبل هذا يمثل الإطار العام في مجال عصرنة العدالة حتى صدور قانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة ويعتبر هذا القانون الإطار العام والمرجع التشريعي الأساسي لعصرنة العدالة في الجزائر إذ تضمن 19 مادة مقسمة على خمسة فصول[2].

أهدافه

من الأهداف الرئيسية المقررة لهذا القانون في مجال عصرنة العدالة ما جاء في المادة الأولى من الفصل الأول المعنون بأحكام عامة وهي:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.
- إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

وتظهر هذه الأهداف من خلال الفصول الأربعة المتبقية من هذا القانون والتي سمحت بسماع الشهود وإجراء المحاكمات عبر المحادثة المرئية عن بعد وكذا إمكانية تبليغ الوثائق والمحررات القضائية بالطرق المرئية ...الخ من الأحكام المختلفة[3].

[1]- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 غشت 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها ،الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر بتاريخ 16 غشت 2009.

[2]- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة بتاريخ 10فبراير 2015 .

[3]، -المواد من 02-18 من نفس القانون.

وصاحب صدور القانون السابق الذكر أعلاه صدور القانون 15-04 الصادر في 01 فبراير 2015 والذي يحدد القواعد العامة والمتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونين والذي وضح الغموض الذي يكشف كيفية صدور المحررات والوثائق الالكترونية الصادرة عن الأجهزة التابعة لقطاع العدالة وكيفية معرفة مصدرها وجميع الأحكام الخاصة بالتصديق[1].

المبحث الثاني: الانجازات المحققة في إطار عصرنة قطاع العدالة

اعتبر إصلاح قطاع العدالة محورا أساسيا ضمن برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية وقد تم البدء في تجسيده إثر تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة سنة 1999، التي أنيطت لها مهمة أساسية تتمثل في إعداد وتشخيص دقيق وفعال للوضعية السائدة أنداك واقتراح تدابير من شانها تحقيق تطلعات القطاع بما في ذلك إرساء دولة القانون.

وعلى هذا الأساس أدرجت اللجنة المذكورة مجموعة من الإصلاحات، من بينها عصرنة قطاع العدالة، عن طريق إدماج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المجال القضائي، للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر نجاعة وأقل جهد ووقت ممكنين.

وتجسيدا لهذه المساعي تمكن قطاع العدالة من تحقيق قفزة نوعية بالاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال ظهرت معالمها ابتداء من سنة 2003،لتتخذ مسارا ملموسا نحو العالم الرقمي إبتداءا من ديسمبر 2013،لاسيما بفضل استخدام تقنيتي التصديق والتوقيع الالكترونيين.

[1]- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونين الجريدة الرسمية العدد 6 الصادرة بتاريخ 2015/02/10.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية لوزارة العدل

تمتاز وزارة العدل كباقي الوزارات الأخرى بهيكل تنظيمي موسع، سنتطرق أولا إلى معرفة الإدارة المركزية ومكوناتها ثم سنتوسع في وصف مكونات المديرية العامة لعصرنة العدالة والتي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

الفرع الأول: نظرة عامة للإدارة المركزية لوزارة العدل

تشتمل الإدارة المركزية في وزارة العدل الموضوعة تحت سلطة وزير العدل حافظ الأختام حسب المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المؤرخ 24 أكتوبر 2004 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل[1] على ما يأتي:

1-الأمين العام: ويلحق به مكتب البريد والاتصال والمكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة ويساعده ثمانية (8) مديري دراسات، من بينهم(6) ينتدبون لمهام في إطار نشاطات لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته.

2-رئيس الديوان: ويساعده(8) مكلفين بالدراسات والتلخيص، يكلفون على الخصوص بما يأتي:

- تحضير مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية وتنظيمها.
- الإعلام والاتصال والعلاقات مع وسائل الإعلام.
- متابعة العلاقات مع المؤسسات العمومية والمجتمع المدني وتنشيطها.
- متابعة العلاقات مع الجمعيات والمنظمات الاجتماعية والمهنية.
- متابعة إعداد تلاخيص تعنى بتطوير القطاع.
- تقديم حصائل نشاط القطاع.
- تحضير ملفات التعاون الدولي واستغلالها ومتابعتها.
- متابعة نشاط الوزير مع المنظمات والهيئات الدولية.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 04-333 ،مرجع سابق .

بالإضافة إلى (04) ملحقين بالديوان.

3- المفتشية العامة: التي يحكمها نص خاص

4-الهياكل الآتية [1]:

-المديرية العامة للشؤون القضائية والقانونية.

-المديرية العامة للموارد البشرية.

-المديرية العامة للمالية والوسائل.

- المديرية العامة لعصرنة العدالة.

-المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التي يحكمها نص خاص.

الفرع الثاني: المديرية العامة لعصرنة العدالة

وهي المديرية التي تم استحداثها لتتولى مهمة القيام بعصرنة النظام القضائي من حيث تنظيمه وسيره الداخلي وعلاقاته مع المحيط الوطني والدولي، وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:

- اقتراح الأعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة إنجاز ذلك.
- ضمان ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق والمستندات المستعملة في الجهات القضائية وفي الإدارة.
- ضمان ترقية استعمال أدوات الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وتضم مديريتين[2]:

أولا- مديرية الاستشراف والتنظيم: تتولى مهمة إنجاز كل دراسة تتعلق بقطاع العدالة، وبتصور تنظيم النظام القضائي وكذا مناهج العمل قصد السير الحسن لجهاز العدالة، وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 04-333 ،مرجع سابق .

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 04-333 ،مرجع سابق

– القيام بتصور المخطط العام لتنظيم الجهاز القضائي حسب المعايير التي تراعي على الخصوص تمركز السكان والدور الاقتصادي للمناطق بالرجوع إلى المقاييس الدولية.

– إجراء التقييم المستمر للمرفق العام للعدالة ومناهج العمل القضائي والإداري.

– تحليل المعطيات المتعلقة بسير الجهات القضائية والمؤسسات العقابية بالتنسيق مع المصالح المعنية.

وتضم مديريتين (2) فرعيتين:

1–المديرية الفرعية للاستشراف: وتكلف بما يأتي:

–القيام بتصور المخطط العام لتنظيم الجهاز القضائي.

–تحديد مصادر المعلومات الواجب جمعها وتركيزها ومعالجتها ونشرها، وطبيعة هذه المعلومات ونوعيتها وحجمها.

– إبداء توصيات لرفع مستوى نجاعة الهياكل وملائمتها ومتابعة تطبيقاتها.

– اقتراح كل التدابير الكفيلة بترشيد إجراءات العمل وتبسيطها وتخفيض كلفتها وبالرفع من مردودية المستخدمين.

– ضبط مقاييس الإجراءات والمستندات والوثائق المستعملة في الهياكل القضائية والإدارية وضمان تنسيقها.

– تحديد المعايير في مجال الموارد البشرية والوسائل المادية والمالية المخصصة لمختلف الهياكل.

–المشاركة في تصور البطاقيات التقنية للإنجازات الجديدة في إطار عصرنة قطاع العدالة والسجون.

2–المديرية الفرعية للتنظيم: وتكلف بما يأتي:

– القيام بالتدقيق والدراسات حول تنظيم مصالح إدارة العدالة وهياكلها.

– القيام بكل دراسة مقارنة تسمح بتقدير نجاعة النظام القضائي بالنسبة للمقاييس الدولية.

– مساعدة الهيئة المكلفة بتنشيط ومتابعة إصلاح العدالة في مهمتها.

ثانيا– مديرية الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

تتولى مهمة ترقية تنظيم قطاع العدالة وعصرنته بإدخال الإعلام الآلي وتعميمه بالرجوع إلى المقاييس الدولية وكذا وضع شبكات عصرية لتبادل المعلومات في مختلف هياكل القطاع، وتكلف بهذه الصفة بما يأتي:

– ضمان ترقية استعمال المعلوماتية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في كل مستويات قطاع العدالة.

– تحديد الحاجات من التجهيزات وتطبيقات الإعلام الآلي وضمان متابعة إنجازها وصيانتها.

– متابعة تطور تكنولوجيات الإعلام.

– إدخال المعايير العصرية في مجال الهاتف ووضع شبكات أنترنيت خاصة بقطاع العدالة.

– السهر على الاستخدام الحسن للشبكات المعلوماتية وتوسيع استعمالها.

– السهر على ترقية استعمال أحدث الوسائل المرتبطة بتكنولوجيات الاتصال الجديدة المتعلقة بنشاط العدالة.

وتضم مديريتين فرعيتين:

1–المديرية الفرعية لأنظمة الإعلام الآلي تكلف بما يأتي:

– إعداد المخطط الرئيسي لإدخال الإعلام الآلي في قطاع العدالة.

– تقييم تكلفة عمليات إدخال الإعلام الآلي إلى القطاع والوسائل المرافقة.

– تحضير دفاتر الشروط المتعلقة بالدراسات والإنجازات الواجب تحقيقها.

– إجراء تقييم للقدرة الوظيفية لأنظمة الإعلام الآلي مع أهداف القطاع.

– وضع الآليات الكفيلة بضمان الصيانة الفعالة لتجهيزات الإعلام الآلي.

- السهر على إقامة تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

2-المديرية الفرعية لتطبيقات الإعلام الآلي :و تكلف بما يلي:

- اقتناء وإعداد برامج إدخال الإعلام الآلي على المهام المرجعية .
- ترقية إدخال المعلوماتية بصفة تدريجية فيما يخص إعداد الوثائق القضائية وغير القضائية.
- توفير شروط الوصول إلى بنوك المعطيات القانونية الداخلية والخارجية.
- ضمان متابعة برامج وتطبيقات الإعلام الآلي وتنفيذها.
- المساهمة في تأسيس بنك معطيات معلوماتي لصالح القطاع .
- تنظيم شبكات جمع المعلومات ونقلها واستغلالها وتخزينها وتوزيعها .

المطلب الثاني: ترقية أساليب التسيير القضائي والإداري لوزارة العدل

لقد تم العمل على مجموعة من النقاط الأساسية التي من شأنها ترقية أساليب التسيير القضائي والإداري كما يلي:

الفرع الأول: إنشاء الشبكة القطاعية لوزارة العدل

حيث تم إنجاز وتوسيع ورفع تدفق شبكة الاتصال الإلكتروني لأنظمة الإعلام الآلي، الداخلية لقطاع العدالة، التي تربط كافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية، كما تم العمل على رفع التدفق بما يتناسب مع استغلال الأنظمة المعلوماتية التي تم تطويرها والخدمات المتعددة التي تمت إتاحتها.

أولا – وضع الأرضية المناسبة للولوج لعالم الإدارة الالكترونية بوزارة العدل

جاء إصلاح قطاع العدالة بالجزائر بناءا على إيجاد استراتيجية مناسبة لحسن سير هذا المرفق تمهيدا لعصرنة هذا القطاع وأهم منجزات هذه الاستراتيجية:

ثانيا-إنجاز أرضية أو مزود خدمة الأنترنيت internet Service Provider (isp)

لقد تم تزويد قطاع العدالة منذ نوفمبر 2003 بممول للدخول لعالم الأنترنيت يتميز بالنوعية الرفيعة والترددات الكثيفة والتدفق العالي، لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل هذه الهيئة والجهات القضائية وكل المؤسسات التابعة لها مما يسمح له، بتسيير شبكاته الإلكترونية، ومختلف برامج اتصالاته الإلكترونية وتعميم الوصول إلى المعلومة من قبل كل موظفي القطاع وكذلك مواطني الدولة .

ثالثا-إنشاء موقع خاص بوزارة العدل، www/m justice/dz لإعلام كل المواطنين بنشاط وزارة العدل .

رابعا-إنشاء بوابة القانون[1]

تم إنشاؤها في أواخر شهر نوفمبر 2003 تهدف إلى تزويد المتخصصين وممارسي مهن القانون لا سيما المحامين والقضاة بكل الوثائق المرتبطة بالتشريع، النصوص التنظيمية، الاجتهاد القضائي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بحيث يشمل هذا الموقع على مجمل التشريعات والنصوص التنظيمية المنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية منذ عام 1962، ويمكن البحث من خلال محرك البحث لجميع المواضيع وذلك للتعريف بالقانون على المستوى الوطني والدولي .

من خلال ما سبق نستخلص بأن الأهداف الأساسية لعصرنة قطاع العدالة تكمن في:

- تحسين وسائل الإتصال.
- تعزيز تفتح القطاع على العالم الخارجي بصفة عامة والمواطن بصفة خاصة .
- تحسين خدمات مرفق القضاء سواءا الموجهة للمجتمع أو المتقاضي .

الفرع الثاني: مظاهر عصرنة قطاع العدالة بالجزائر

بتتبع البرنامج الخاص بعصرنة قطاع العدالة يمكننا رصد مجموعة من المظاهر التي حققت التحول الفعلي نحو الإدارة الالكترونية في هذا القطاع نعرضها كالتالي:

[1] - بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة -دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية -قطاع العدالة نموذجا- مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد02 ،2019 ،ص 223 .

أولا- الأنظمة المعلوماتية

وهي مجموعة من الأنظمة الآلية للتسيير من أجل تقديم خدمات إلكترونية للمواطن والموظفين والمؤسسات تعتمد على ربط جميع المؤسسات القطاعية بشبكة إتصال داخلية (انترانت)، وتسييرها عن طريق المعالجة والتخزين في وحدة مركزية على مستوى العاصمة يتمثل هدفها في تحسين أداء الخدمة العمومية ولقد جاء النص عليها من خلال الفصل الثاني من القانون 15-03 السالف الذكر تشمل منظومة معلوماتية لوزارة العدل ومنظومة التصديق الالكتروني حيث نصت المادة 02 منه "تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع " ونصت المادة 03 منه "تضمن الحماية التقنية للمعطيات المذكورة في المادة 02 أعلاه قراءة وكتابة بواسطة برنامج الكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة ".

ونجد أن هذه المنظومة المعلوماتية قد وفرت العديد من الخدمات الالكترونية نذكر منها:

1-إستحداث قاعدة معطيات مركزية لصحيفة السوابق القضائية

يشكل هذا المشروع مرجعية حقيقية لمفهوم الإصلاح وعصرنة العدالة في نظر المواطنين يكمن هدفه الرئيسي في أداء خدمة عمومية هامة تتمثل في منح صحيفة السوابق القضائية للمواطنين والإدارات العمومية في ظروف تتسم بالسرعة والفعالية وهي بذلك ترمي إلى تحقيق عدة أهداف في آن واحد[1]:

- **بالنسبة للمواطن:** حيث سهل هذا النظام طلب شهادة السوابق القضائية رقم 03، من أي جهة قضائية عبر التراب الوطني، ومع إنتشار الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية والانترنيت تم تطويره مؤخرا إذ أصبح يمكن للمواطن سحب شهادة السوابق القضائية رقم 03 الخاصة به عن طريق الأنترنيت من بيته أو من فضاءات الأنترنيت

[1] - بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة ، نفس المرجع ،ص 222 .

بعد تسجيله مرة واحدة على مستوى المحكمة وإعطائه رقم سري خاص به، للدخول لقاعدة المعطيات وسحبها ممضية الكترونيا .

- **بالنسبة للإدارات العمومية:** تم ربط بعض الإدارات العمومية مثل جهاز الشرطة القضائية وفرق الدرك الوطني لاستخراج صحيفة السوابق القضائية رقم 02 من أجل استكمال بعض الملفات الإدارية.
- **بالنسبة للجهات القضائية نفسها:** حيث يسهل هذا النظام من الحصول على المعلومات الجنائية الخاصة بكل شخص متابع أمام الجهات القضائية.

2- إستحداث النظام الآلي لتسيير الملف القضائي sgdj (التطبيقة القضائية)

يقوم هذا النظام بتسيير ومتابعة مسار الملف القضائي منذ وروده إلى المحكمة وتسجيله في سجل البريد العام الوارد في المواد الجزائية أو برفع دعوى فضائية أمام مصلحة رفع الدعاوى في المواد المدنية والإدارية إلى غاية الفصل والبث فيه نهائيا وتنفيذ العقوبة حيث يتم تحيين أي إجراء يتم إتخاذه فيه، وهذا ما يسمح للمواطنين والمحامين ومساعدي القضاء بالإطلاع على مآل ملفاتهم على مستوى الشباك الموحد دون عناء التنقل بين مكاتب أمناء الضبط .

ولقد مكنت هذه الآلية من:

- إطلاع المواطن على مآل قضيته، عبر الشباك الالكتروني الموحد الموجود على مستوى كافة الجهات القضائية عبر التراب الوطني .
- الإطلاع على الشباك الالكتروني للمحكمة العليا ومجلس الدولة من المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها من قبل المحامين والمتقاضين أطراف الدعوى.
- تسجيل الطعون بالنقض عن بعد بالمحكمة العليا في المادة المدنية والجزائية أمام المحاكم الابتدائية والمجالس القضائية .

- إمكانية الاطلاع على مآل القضايا المطروحة أمام المحاكم والمجالس القضائية عبر الانترنيت .
- التبادل الإلكتروني للملفات الجزائية بين قضاة النيابة وقضاة التحقيق .
- الحصول على إحصائيات محينة ودقيقة حول تطور النشاط القضائي .
- إضفاء الشفافية على العمل القضائي والمعالجة السريعة للقضايا.

وقصد ضمان السير الحسن لهذا النظام بما يتماشى والأحكام القانونية السارية المفعول بها تسهر المصالح المختصة بوزارة العدل على تطويره وتحيينه بصفة مستمرة.

3-النظام الآلي لتسيير الأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث

تم استحداث قاعدة معطيات مركزية للأوامر بالقبض والاخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن السلطات القضائية، مع ربطها بتطبيقة خاصة تحت تصرف مصالح الضبطية القضائية للاطلاع على هذه الأوامر والاخطارات الموقعة إلكترونيا من أجل سرعة نشرها وتوزيعها عبر كامل التراب الوطني ، الأمر الذي يضمن التسيير الفعال لها وبالتالي حسن سير العدالة من جهة، وضمان الحريات الفردية من جهة أخرى.

4-النظام الآلي لتسيير أوامر المنع من مغادرة التراب الوطني

استحدثت قاعدة معطيات مركزية خاصة بأوامر المنع من مغادرة التراب الوطني حيث تم استحداث نافذة على مستوى تطبيقه تسيير الملف القضائي، تسمح بالتوقيع الإلكتروني لأوامر المنع من مغادرة التراب الوطني أو التجديد أو الرفع وإرسالها إلى المصالح المختصة للضبطية القضائية بصفة إلكترونية وتهدف هذه العملية إلى ضمان النشر الواسع لأوامر المنع من مغادرة التراب الوطني على مستوى مصالح الضبطية القضائية، المطارات والحدود من أجل تمكينهم من الاطلاع عليها آليا، بمجرد صدورها عن الجهات القضائية.

5-خدمة سحب شهادة الجنسية ممضية إلكترونيا عبر الانترنيت

تسمح قاعدة المعطيات لشهادة الجنسية للمواطنين المسجلين بها من الحصول على شهادة الجنسية على مستوى أية جهة قضائية عبر التراب الوطني، بمجرد تقديم بطاقة التعريف الوطنية، وذلك بعد أن يتم استخراجها للمرة الأولى بإحضار جميع الوثائق اللازمة ثم تحيينها في قاعدة المعطيات، كما تتيح له الاستفادة من خدمة استخراجها عبر الانترنيت.

6-النظام الآلي لتسيير موظفي وزارة العدل باعتماد البطاقة المهنية البيومترية في مجال تسيير الموارد البشرية.

يشكل هذا النظام أداة في خدمة تطورية وعصرنة تسيير المسار المهني للقضاة وسائر موظفي قطاع العدالة حيث يسمح هذا النظام بما يلي[1]:

- انتقال وظيفة تسيير الموارد البشرية من تسيير كلاسيكي يعتمد على التوثيق التسيير العملي للقضاة على مستوى كافة الجهات القضائية.
- بضمن التسيير الحسن للملفات.
- يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير للمسار المهني للقضاة وباقي موظفي العدالة.

وفي هذا الصدد اعتمدت وزارة العدل حلا متكاملا، يكمن من إنشاء وشخصنة بطاقة مهنية بيومترية مؤمنة تقوم على تكنولوجيا البطاقة الذكية (بطاقة ذات شريحة) لتحصيل المعلومات الشخصية والمهنية لكافة قضاة ومستخدمي قطاع العدالة بواسطة تطبيقة الشخصنة الخاصة ،التي تسمح بقراءة المعلومات المدرجة بها وتحيينها عن بعد، وتمكن الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالمسار المهني للموظف (شهادة عمل، كشف الراتب....) ممضاة إلكترونيا.

[1] - بوبكر صبرينة و خمايسية حفيظة ، ،ص 223 .

وخلال سنتي 2020-2021 استفاد قطاع العدالة من رخصة استثنائية من مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري لفائدة مستخدمي أمانات الضبط لتنظيم دورات تكوينية بمختلف أنواعها عن بعد عبر أرضية تكوينية الكترونية مخصصة لذلك.

7-النظام الآلي لتسيير البريد

بغرض تسهيل العمل الإداري على مستوى مختلف المصالح المركزية التابعة لوزارة العدل تم استحداث تطبيقة خاصة بتسيير البريد (الصادر والوارد) حيث يتم من خلال هذا النظام تسجيل أي وثيقة، مراسلة، محضر، طلب ....الخ وردت إلى وزارة العدل آو الجهات القضائية التابعة لها بإدخال كل المعلومات الموجودة بالمراسلة وتاريخ ورودها وإعطائها رقما تسلسليا وتحيين كل الإجراءات المتخذة فيها مع حفظه واستغلاله والرجوع له عند الحاجة.

8- رقمنة أرشيف السلطات القضائية

بقوم هذا النظام بحفظ وتسيير أرشيف السلطات القضائية باستعمال أدوات وتقنيات حديثة التي تضمن أمن الوثائق ضد تلفها وخسارة الوثائق المادية كما يسمح بأداء البحث واسترجاع الوثائق بسرعة، وما يهم مصلحة الأرشيف أكثر هي تقديم الخدمة العمومية للمواطن على أحسن وجه عند طلب الحصول على وثيقة موجودة على مستوى الملف بالأرشيف .

9-النظام الآلي لتسيير طلبات تغيير اللقب

تم استحداث تطبيقة مركزية خاصة بتسيير طلبات تغيير اللقب، بهدف ضمان المعالجة الفعالة والسريعة لهذه الطلبات والمتابعة الآلية لها.

10- النيابة العامة الالكترونية[1]

رغبة في تقريب الإدارة من المواطن وضمان استمرارية الخدمة العمومية في كل الظروف تم إنشاء هذه التقنية، وهي نظام قضائي معلوماتي يتيح للشخص طبيعي كان أو معنوي أو لوكيله إيداع شكوى أو طلب أو عارضة على مستوى مصالح وكيل الجمهورية أو النائب العام عبر موقع إلكتروني كما يمكن الرد إلكترونيا ،هذا النظام يحقق فوائد كثيرة لما فيه من اختصار للوقت والجهد والمال ولا سيما بالنسبة لأفراد الجالية الوطنية بالمهجر أو أثناء الظروف الاستثنائية دون الحضور الجسدي بإتباع جملة من الخطوات تبدأ بالولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية المتاحة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل وبعدها يتم النقر على خانة تسجيل شكوى أو عارضة لتفتح النافذة المخصصة لملء الاستمارة، تسجل الشكوى أو العارضة عن بعد بإدخال كل البيانات المطلوبة، وبعدها يتم ضغط الزر التالي ثم OK ليتم بعدها تأكيد إرسال الرمز عبر الهاتف النقال أو الايميل وفور تلقيه رمز التأكيد يمكنه إدراج البيانات المتعلقة بالشكوى وبعد هذه العملية يتم الحصول على وصل التسجيل الذي يمكنه من الدخول إلى الموقع والاطلاع وتتبع مآل قضيته .أو المتابعة عبر رسائل نصية قصيرة SMS أو عبر البريد الالكتروني.

بعدها يتم تحويل الشكوى الالكترونية إلى وكيل الجمهورية لدراستها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها ثم يتم تبليغ المعني بمآلها وكذا الإجراءات المتخذة بشأنها عبر البريد الالكتروني أو الرسالة النصية SMS، ولقد فعلت أثناء جائحة كوفيد 19[2].

---

[1]- نجاة زعزوعة و ليلى بن قلة–النيابة العامة الالكترونية في التشريع الجزائري–مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ،جامعة تلمسان الجزائر،2021 ،ص 296 .

[2] – الفيروس التاجي **COVID-19**اسم انجليزي للمرض مشتق كالتالي CO هما أول حرفين من كلمة كورونا CORONA ، و VI هما اول حرفين من كلمة فيروس VIRUS وأما الحرف الأخيرD، هو أول حرف من كلمة مرض بالانجليزيةDISEASE والتي تعني المرض وبذلك فان مصطلح كوفيدCOVID، يعني مرض كورونا الفيروسي في حين يرمز العدد 19 إلى سنة ظهوره وهي سنة 2019 اين تم الاعلان اول مرة عن ظهور هذا الفيروس في مدينة ووهان بالصين.

11-الشباك الالكتروني الموحد

وهو شباك موجود على مستوى كل جهة قضائية، والذي استحدث من أجل تطوير القطاع وتقريبه من المواطن، يتم من خلاله تمكين كل المتقاضين ومساعدي القضاء الاطلاع على مآل قضاياهم والإجراءات المتخذة فيه دون التنقل بين مكاتب أمناء الضبط بالهيئة القضائية ،كما يزود المواطنين والمتقاضين، بالمعلومات بخصوص القضايا المتبعة أمام جهات قضائية أخرى ،و القضايا الموجودة على مستوى المجالس والمحكمة العليا.

12-الاعتماد على نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية (La GED)

تجسيدا لمبدأ الإدارة الإلكترونية والمساهمة في عملية التحري المادي للوثائق، شرعت وزارة العدل في عملية رقمنة الوثائق والمحررات الإدارية، بواسطة أجهزة المسح الضوئي، للاستغلال الأمثل لأرشيف القطاع مع استحداث نظام معلوماتي (تطبيقة وقاعدة معطيات مركزية) يتيح عملية التسيير الإلكتروني للأرشيف ومختلف الوثائق القضائية والإدارية، من شأن هذه الآلية المساهمة الفعالة في تحقيق مسعى ترشيد النفقات الناجمة عن استخدام وحفظ المحررات في شكلها الورقي.

ومن جهة أخرى، تم تصميم هذا النظام ليتيح عملية رقمنة سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى المجالس القضائية(ميلاد، زواج، ووفاة) وكذا تسييرها واستغلالها بصفة آلية، وتم الشروع بصفة فعلية في عملية رقمنة سجلات الحالة المدنية على مستوى كل من مجلس قضاء قالمة البليدة، بجاية، الشلف، عنابة، ورقلة والأغواط كمواقع نموذج بالاعتماد على تجهيزات أساسية تتصف بمقاييس معينة على غرار الموزعات، أجهزة المسح الضوئي وآلات التصوير الرقمية.

13-نظام الرسائل النصيةSMS

هو نظام يمكن الجهات القضائية من استدعاء المواطنين والمتقاضين برسالة نصية يتم إرسالها إلى رقم الهاتف النقال أو الايميل من أجل استكمال الإجراءات القضائية أو إحضار بعض الوثائق قصد استكمال الملفات، أو إجراء تحقيق أو الحضور للمحاكمة.

14-النظام الآلي لتحصيل الغرامات والمصاريف القضائية على مستوى الجهات القضائية.

أنشأت وزارة العدل بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 17-120[1] نظاما آليا يرتكز على قاعدة معطيات مركزية لتحصيل الغرامات والمصاريف القضائية تم وضعه تحت تصرف مختلف الجهات القضائية حيث دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ بتاريخ 02 أكتوبر2017، إذ حققت نتائج جد إيجابية من خلال المساهمة في تمويل الخزينة العمومية فضلا عن تبسيط الإجراءات وتقريب مرفق العدالة من المواطن.

15-إنشاء تطبيقة خاصة بمتابعة وتسيير انجازات المنشآت القاعدية وتجهيزها

في إطار تكريس أسلوب التسيير الالكتروني في مجال المالية والوسائل، تم اعتماد تطبيقة خاصة بمتابعة تسيير إنجاز المنشآت القاعدية وتجهيزها، موضوعة تحت إشراف المديرية العامة للمالية والوسائل، تمكن من المراقبة الآنية لعملية تسيير المشاريع الاستراتيجية الخاصة بقطاع العدالة، لا سيما إحترام الآجال المحددة لإنجازها .

16-إنشاء تطبيقة مركزية لتسيير طلبات الحصول على الجنسية الجزائرية بصفة آلية

تشكل هذه التطبيقة أداة للمعالجة والمتابعة الآلية لطلبات الحصول على الجنسية الجزائرية وقد مكنت من:

- تقليص آجال معالجة الملفات.
- تبسيط الإجراء المعمول بها سابقا .

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 17-120 المؤرخ في 2017/03/22 المحدد لشروط وكيفيات تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من قبل الجهات القضائية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 ص 5 .

- ضبط الإحصائيات المتعلقة بطلبات التجنس.

17- النظام الآلي للإنذار عن الاختطاف[1]

في إطار محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال عبر كافة القطر الوطني، تم استحداث نظام آلي يسمح بالإعلان عن إنذار بحالة اختطاف عبر وسائل الإعلام (إذاعة، صحافة مكتوبة، دعائم إعلانية أخرى) وبالتالي المساهمة في النشر الواسع للمعلومة بصفة آنية وعن بعد، والمساعدة في إجراءات البحث والتحري من طرف كافة شرائح المجتمع.

ويضم هذا النظام الآلي قاعدة معطيات وتطبيقة، تم وضعها في متناول السادة وكلاء الجمهورية على مستوى الجهات القضائية، يتم من خلالها تسجيل كافة المعلومات المتوصل إليها بخصوص حالة الاختطاف، وتحويلها بصفة آنية إلى قاعدة المعطيات المركزية لوزارة العدل، ليتم نشرها وتعميمها على مختلف وسائل الإعلام السمعي البصري والصحافة المكتوبة.

18-اعتماد تقنية السوار الإلكتروني في مجال الرقابة القضائية

شرعت وزارة العدل في وضع آلية المراقبة الإلكترونية حيز الخدمة، كإجراء جديد يدخل في إطار التزامات الرقابة القضائية، وفقا لأحكام المادة 125 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالأمر رقم 15-02، المؤرخ في 23 جويلية 2015. وكذلك القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 هـ الموافق ل30يتاير 2018 المتمم للقانون رقم 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 هـ الموافق6 فبراير سنة 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين[2].

[1]- رابح الوافي –اثر استخدام الادارة الالكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية-قطاع العدالة نموذجا-اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019/2018 ص 194 .

[2] – القانون رقم 01/18 المؤرخ في 2018/01/30 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15 ص 10

تهدف هذه الآلية إلى تعزيز الحقوق والحريات الفردية وضمان احترام المتهم لالتزامات الرقابة القضائية فضلا على مساعدته على الاندماج في المجتمع، حيث أن هذا الإجراء يسمح للمحكوم عليه بقضاء العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية وذلك بحمل الشخص المحكوم عليه لسوار إلكتروني يسمح بمعرفة تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات (المادة 150 مكرر 10نفس المرجع السابق ص 10) بما يتفق مع الوضع الأسري والمهني للمحكوم عليه مع إخضاعه لمجموعة من الالتزامات ومراقبته في تنفيذها إلكترونيا عن بعد فهو ملزم على عدم التغيب عن محل إقامته المحدد في الأمر القضائي إذ تستقبل الإشارات على جهاز الاستقبال المثبت في مكان يحدده القاضي ويتصل بمركز المراقبة عن طريق خط تيليفون كما يمكن أن يجرى التحقق من احترام الالتزامات المفروضة عن طريق زيارات تجريها المؤسسات العقابية للمحكوم عليه.

في حين أن إلغاء عملية الوضع تحت المراقبة الالكترونية تكون في أربع حالات محددة في المادة 10[1]، ويتم حاليا العمل على تعميم هذه التقنية على مستوى كافة الجهات القضائية عبر التراب الوطني.

19- تكريس تقنية البصمة الوراثية في المجال القضائي

تم بموجب القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2016، المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص[2]، إنشاء المصلحة المركزية للبصمات الوراثية، التي يديرها قاض تساعده خلية تقنية حسب المادة 09 منه ، وقد أشرفت هذه المصلحة على العمليات الآتية:

[1] – المادة 150 مكرر10 القانون رقم 01/18 .

[2] – القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2016، المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 37 .

– إنشاء قاعدة المعطيات المركزية الخاصة بالبصمات الوراثية وتزويدها بجميع العينات البيولوجية المتعلقة بالأشخاص المشتبه فيهم والضحايا والمفقودين ...الخ.

– وضع نظام آلي لتسيير وإدارة قاعدة المعطيات المذكورة وإجراء البحوث عن الروابط بين مختلف العينات والقضايا، وكذا إجراء المقاربة عند احتمال وجود علاقة بينها لفائدة الجهات القضائية ومصالح الضبطية القضائية.

20–نظام تسيير ومتابعة المحبوسين: يشكل أداة فعالة لرسم وتنفيذ سياسة إعادة إدماج نزلاء المؤسسات العقابية إذ يمكن من تتبع ملفات المساجين وتوزيعهم حسب درجة الخطورة الاجرامية و التخطيط في نفس الوقت لإنجاز مؤسسات عقابية جديدة يهدف للحصول على بطاقة خاصة لكل نزيل مسجون يعتمد عليها في حالة الإستفادة من الإفراج المشروط و إجراءات العفو أو إتخاذ أي إجراء آخر من طرف قاضي تطبيق العقوبات كما يتكفل بتسيير نشاط المسجون منذ دخوله الى المؤسسة العقابية الى غاية خروجهم .

21–النظام الآلي لملفات مساعدي القضاء

يتمثل هذا النظام في وضع قاعدة معطيات خاصة بكل مساعدي القضاء بمختلف أصنافهم محامون، خبراء، محافظي البيع بالمزاد العلني، محضرين قضائيين...الخ بحيث يتضمن هذا السجل أسمائهم وأماكن ممارستهم للنشاط أي عناوينهم وتاريخ التحاقهم بهنهم وسجلات ممارستهم للمهنة[1]، كما يتم إدراج أسماء المحامون في الملفات القضائية إلكترونيا عند رفع الدعوى القضائية بعد تحيين الملف بنظام تسيير الملف القضائي بالضغط على أيقونة لتظهر قائمة بها جميع أسماء المحامون ليتم اختيار المحامي المعني

ثانيا– إرسال الوثائق وتبادلها عبر الطرق الالكترونية[2]

[1] – بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة، مرجع سابق ،ص 226.

[2] - المادتان 09–10 من القانون 15–03 ، مرجع سابق.

حيث يمكن أن يتم تبليغ وإرسال جميع الوثائق والمحررات القضائية و المستندات بالطرق الالكترونية فقط يشترط القانون أن تتم من خلال التعرف الأكيد و الموثوق على أطراف التراسل الالكتروني وسلامة الوثائق المرسلة.

أمن وسرية عملية التراسل وحفظ جميع المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال و الإستلام بصورة أكيدة وموثوقة.

ثالثا- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات القضائية

وقد سمح ذلك ب:

. تسهيل الإجراءات القضائية.

. تنظيم المحاكمة وسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء عن بعد.

. اجتناب تحويل المحبوسين وتنقل الشهود من مناطق بعيدة بغرض سماعهم.

. كما يتم استخدامها لتنظيم دورات تكوينية وإلقاء المحاضرات عن بعد لفائدة القضاة ومستخدمي قطاع العدالة وكذا في تنظيم جلسات العمل المختلفة التي تتم داخل القطاع أو خارجه.

وفقا للأمر رقم 20-04 المؤرخ في 20 أوت 2020 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم إجراءات استعمال هذه الخدمة من طرف السلطات القضائية عبر كل مرحلة[1] كما يلي:

1-استعمال المحادثة عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي

تم ضبط إجراءات استخدام هذه الخدمة من قبل جهات التحقيق المتمثلة في قاضي التحقيق وغرفة الاتهام وذلك عند استجواب أو سماع شخص وفي إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي تستوجب ذلك ،فإذا كان الشخص المراد سماعه غير

[1] - أمر رقم 20-04 مؤرخ في 11 محرم 1442 الموافق ل30غشت 2020 يعدل ويتمم الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية. ،جريدة رسمية عدد 51 ،الصادرة بتاريخ 12 محرم 1442 هـ الموافق 31 غشت 2020.

موقوف أو استجوابه أو تبليغه أو إجراء المواجهة معه مقيما بدائرة اختصاص محكمة أخرى توجه جهة التحقيق المختصة طليا لوكيل الجمهورية لمحكمة الاختصاص بمحل إقامته قصد استدعائه للتاريخ المحدد للقيام بالإجراء.

كذلك الشأن بالنسبة للأشخاص المحبوسين فإذا تعذر استخراج وتحويل شخص محبوس لأحد الأسباب المذكورة في مواد القانون يمكن لجهة التحقيق بعد إخطار مدير المؤسسة العقابية المتواجد بها سماعه عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بحضور أمين ضبط المؤسسة العقابية مع تمكينه من حقوق الدفاع الذي يسمح له بالحضور في هذه العملية مع توقيعه عن بعد ويمكن أن يأمر قاضي التحقيق وضع المتهم المسموع عن بعد رهن الحبس المؤقت ويقوم عن طريق نفس التقنية بتبليغه شفاهيا ويحيطه علما بحقوقه وترسل نسخة من الأمر بإيداع التنفيذ عن طريق إحدى وسائل الاتصال حسب الحالة إلى وكيل الجمهورية أو مدير المؤسسة العقابية.

2-استعمال المحادثة عن بعد في مرحلة المحاكمة

أتاح قانون الإجراءات الجزائية لجهات الحكم إمكانية اللجوء إلى استعمال خدمة المحادثة المرئية عن بعد سواءا من تلقاء نفسها أو بناءا على طلب النيابة العامة أو احد الخصوم أو دفاعهم عند استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص فإذا لجأت إلى هذا الإجراء من تلقاء نفسها فإنها تستطلع رأي النيابة العامة وتحيط باقي الخصوم علما بذلك مع دفاعهم فإذا اعترض احد هؤلاء وقدموا دفوعا لتبرير رفض الامتثال لهذا الإجراء ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض أو هذه الدفوع فإنها تصدر قرار غير قابل لأي طعن باستمرار المحاكمة وفقا لهذا الإجراء ويحرر أمين الضبط محضرا عن استعمال هذه الخدمة .

- إدماج تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي

في إطار استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بادرت وزارة العدل بتجسيد مشروع إدماج تقنية التصديق والتوقيع الالكترونيين في المجال القضائي، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومساعدي العدالة .

اصدار قانون خاص يتعلق بعصرنة قطاع العدالة بتاريخ 01 فيفري 2015، تحت رقم 03 – 15، بنص صراحة على امكانية امهار الوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بتوقيع الكتروني .

1-وضع مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الالكتروني حيز الخدمة[1] : تم تجهيز هذا المركز بمعدات حديثة ومؤمنة، تسمح بممارسة مهامه المتمثلة أساسا في :

أ-شخصنة شرائح الإمضاء الإلكتروني، للمتدخلين في النظام القضائي المعلوماتي

- ضمان مراقبة جودة شريحة الإمضاء الإلكتروني والحفاظ على مصداقيتها .
- تنظيم دورات تكوينية وتقديم المساعدة الفنية لمستعملي التوقيع الالكتروني.
- السهر على ضمان تطوير الأنظمة والبرمجيات المتعلقة بالشريحة الإلكترونية .
- التكفل بإرسال المفاتيح المشخصنة نحو مختلف الجهات القضائية .
- تسيير أنظمة الإعلام الآلي وقواعد المعطيات المنصبة على مستوى مركز شخصنة .
- وضع حلول تقنية بغرض الإستجابة لاحتياجات المتدخلين في المنظومة القانونية .
- إجراء البحوث والأشغال الخاصة بتطوير استخدام الشريحة الإلكترونية .
- إعداد التقارير والكشوف المتعلقة بمجال تطبيق واستخدام شريحة التوقيع الالكتروني
- وضع حلول تقنية لحفظ المعلومات وضمان سلامة الأرشيف الالكتروني .
- توفير الشروط والظروف اللازمة لتخزين التجهيزات (الشرائح والمفاتيح الإلكترونية)

[1] - رابح الوافي ، مرجع سابق ،ص 191.

ب-إنشاء السلطة الجدرية للتصديق الإلكتروني لوزارة العدل

إن هيكل مفاتيح العمومية pki المعتمد من طرف وزارة العدل هو نموذج للثقة، مؤسس على قواعد التصديق وفق نظام هرمي، تتصدره السلطة الجذرية التي تتولى مهمة منح الشهادات من أجل الإمضاء الإلكتروني .

ج-انشاء سلطة التصديق الإلكتروني

هي عبارة عن هيئة، تتولى مهمة إنشاء الشهادات الرقمية للإمضاء الإلكتروني ومنحها لطالبيها، تقوم بإمضاء الشهادات التي تصدرها وتكون مسؤولة عن كافة إجراءات التصديق تجاه الأشخاص المستفيدين من الشهادات التي قامت بإصدارها، وكدا اتجاه أي شخص وضع ثقته في هده الشهادات .

2-تكريس الحماية القانونية للأنظمة الآلية وبرمجيات التوقيع الإلكتروني

كسابقة من نوعها، بادرت وزارة العدل باتخاذ إجراءات تسجيل البرمجيات المعتمدة في حلول التوقيع الإلكتروني على مستوى كل من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية inapi والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة onda بهدف بسط الحماية القانونية لها، وتتمثل هذه البرمجيات أساسا في :

- الشعار الرسمي لوزارة العدل المثبت على شريحة الإمضاء الإلكتروني من اجل حظر كل الاستعمالات غير المشروعة له.
- برمجيات التوقيع الإلكتروني (داخليا وعلى المستوى الدولي).
- الاعتماد على تقنية الإلكتروني الداخلي لتبادل الوثائق والمرسلات الإدارية الكترونيا .

3-المصادقة الإلكترونية على مختلف الوثائق القضائية الموجهة للاستعمال بالخارج

في إطار تبسيط إجراءات التصديق على الوثائق الموجهة للاستعمال في الخارج استحدثت وزارة العدل آلية جديدة، تسمح لمواطنين بإجراء التصديق على الوثائق القضائية

الموجهة للاستعمال بالخارج على مستوى المجالس القضائية وإعفائهم من التنقل إلى وزارة العدل.

ولهذا الغرض تم إنشاء قاعدة معطيات مركزية تتضمن كافة نماذج التوقيعات الخاصة بالنواب العامين لدى المجالس القضائية المؤهلين للتصديق على مختلف الوثائق القضائية والتي تم وضعها في متناول المصالح المختصة بوزارة الشؤون الخارجية، لتمكينها من التحقق من مدى مطابقة هذه التوقيعات مع تلك الموجودة على مستوى قاعدة المعطيات عبر واجهة البحث الأوتوماتيكي المعدة لذلك.

- تعزيز التعاون القطاعي المشترك عن طريق الإدارة الالكترونية

إن تعزيز التعاون بين وزارة العدل وبقية الإدارات والمؤسسات العمومية الأخرى هو من أهم الأهداف الاستراتيجية المسطرة لقطاع العدالة نظرا لما يحققه من أثر مباشر في تحسين الخدمة العمومية لصالح المواطن وفي هذا الإطار تم القيام بعدة مشاريع نذكر منها[1]:

-ربط وزارة العدل بواجهة البحث في قاعدة المعطيات الوطنية للحالة المدنية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية

يتمثل هذا الربط في وضع واجهة بحث تحت تصرف الجهات القضائية يسمح لها بالاطلاع واستخراج عقود الحالة المدنية بصفة آلية .

- ربط المركز الوطني للسجل التجاري بواجهة البحث في قاعدة المعطيات الوطنية لصحيفة السوابق القضائية

يسمح هذا الربط بوضع واجهة بحث تحت تصرف المصالح المختصة على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري لتمكينها من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية رقم 02-03 الممضاة إلكترونيا الخاصة بطالبي السجل التجاري.

[1] - رابح الوافي ، مرجع سابق ، ص 200 -202 .

كما تم إدراج خانة على مستوى نظام التسيير للملف القضائي تخص مصدر المحضر فإذا كان المحضر متعلق بالتجارة يتم تحيين لمصالح التحقيقات الاقتصادية وقمع الغش لوزارة التجارة.

- ربط مصالح القضاء العسكري بواجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية لوزارة العدل:

يسمح هذا الربط بوضع واجهة بحث تحت تصرف المحاكم العسكرية بهدف تمكينها من الإطلاع الآلي على:

- القسيمتين رقم 02-03 لصحيفة السوابق القضائية الممضاة الكترونيا.
- أوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة من الجهات القضائية والممضاة إلكترونيا.

- ربط مصالح المديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الوطني بواجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية لوزارة العدل[1]

تسمح هذه الآلية بوضع واجهة بحث تحت تصرف مصالح الضبطية القضائية لتمكينها من الولوج إلى قاعدة المعطيات المركزية بهدف الإطلاع الآلي على:

- صحيفة السوابق القضائية للقسيمتين (02) و(03) الموقعة الكترونيا.
- أوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الممضاة الكترونيا.
- مستخرجات الحبس الصادرة عن الجهات القضائية والممضاة الكترونيا.
- أوامر المنع من مغادرة التراب الوطني الموقعة الكترونيا.

- ربط مصالح المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام بالجهات القضائية [2]

[1]- رابح الوافي ، مرجع سابق ، ص 200 .

[2]- رابح الوافي ، مرجع سابق ، ص 201 .

في إطار استخدام آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني تم ربط المركز الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام بشبكة الاتصال الداخلية لوزارة العدل بهدف إرسال تقارير الخبرة وتبادل الوثائق بين الجهات القضائية والمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام.

- ربط وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بواجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية لوزارة العدل

يسمح هذا الربط بوضع واجهة بحث تحت تصرف المصالح المختصة على مستوى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لتمكينها من الاطلاع على القسيمة رقم (03) لصحيفة السوابق القضائية الممضاة الكترونيا.

- ربط وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بواجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية لوزارة العدل

يسمح هذا الربط بوضع واجهة بحث تحت تصرف المصالح المختصة على مستوى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لتمكينها من الاطلاع على القسيمة رقم (03) لصحيفة السوابق القضائية الممضاة الكترونيا.

- ربط وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بواجهة البحث في قاعدة المعطيات الوطنية لصحيفة السوابق القضائية [1]

سمح هذا الربط بوضع واجهة بحث تحت تصرف المصالح المختصة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية لتمكينها من الاطلاع وسحب القسيمتين رقم(02)و(03) لصحيفة السوابق القضائية الممضاة الكترونيا.

[1]- رابح الوافي ، مرجع سابق ، ص 201 .

- **ربط وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية بواجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية لوزارة العدل**

سمح هذا الربط بوضع واجهة بحث تحت تصرف المصالح المختصة على مستوى وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية لتمكينها من الاطلاع على القسيمة رقم(03) لصحيفة السوابق القضائية الممضاة الكترونيا.

- ربط مصالح الأمن الداخلي لرئاسة الجمهورية بواجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية لوزارة العدل.

يسمح هذا الربط بوضع واجهة بحث تحت تصرف مصالح الأمن الداخلي لرئاسة الجمهورية لتمكينها من الإطلاع على القسيمتين رقم(02)و(03) لصحيفة السوابق القضائية الممضاة الكترونيا.

- **ربط المصلحة العلمية والتقنية للشرطة بالجهات القضائية**

وذلك قصد إتاحة استخدام آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني في إرسال تقارير الخبرة وتبادل الوثائق ممضاة الكترونيا بين الجهات القضائية والمصلحة العلمية والتقنية للشرطة هذا الأمر من شانه تخفيف الإجراءات وتحقيق السرعة في معالجة القضايا وترشيد النفقات بالتخلي عن الدعائم الورقية.

-الأنظمة المساعدة على رسم السياسات المستقبلية للقطاع

تساعد هذه الأنظمة على اتخاذ القرارات، سواءا فيما يخص إضافة أجهزة جديدة أو تنظيم الموارد البشرية للقطاع وتزويد المواطن والمتقاضي بكل معلومة يحتاجها من الأعوان المساعدين لمرفق العدالة وهي:

1-الجدول التحليلي

هو نظام مساعد على اتخاذ القرار تم الشروع في إعداده في ديسمبر 2003 واستعملت الطبعة الأولى منه في فيفري 2004 يعمل على توفير مؤشرات تحليلية للتطورات الحاصلة في القطاع وكذا قراءة حقيقية وشاملة لمختلف المعطيات المتعلقة بالهياكل القضائية والوسائل المادية والمالية ومعلومات حول الموارد البشرية وحجم النشاط القضائي، طبيعة ونوعية الجرائم المرتكبة والمعطيات الإحصائية ،كل هذه المعطيات تمكن مرفق العدالة من رسم الاستراتيجيات المستقبلية للقطاع[1].

ويقدم الجدول التحليلي مونوغرافي شاملة تهدف إلى[2]:

- تحديد موقع الجهات القضائية والمؤسسات القضائية.
- تقديم أرقام دالة حول الوسائل والهياكل والموارد البشرية، المالية وكذا النشاط القضائي.
- تقديم مؤشرات حول نسبة التغطية القضائية.
- تقديم معلومات دقيقة معينة وباستمرار حول الموارد البشرية والنشاط القضائي لكل جهة قضائية أو مؤسسة.

2- الخريطة القضائية

انطلق هذا البرنامج في شهر جويلية 2004 وهو نظام آلي يساعد على إتخاذ القرار ورسم السياسات وضبط احتياجات القطاع من حيث إنشاء الجهات القضائية الجديدة وتسيير تطورها مما يسمح بإضفاء نوع من العقلانية على سياسة إنشاء الجهات القضائية الجديدة وتكوين وتعيين القضاة اعتمادا على التشخيص المقدم من الجدول التحليلي كما يوفر معايير موضوعية لاتخاذ القرارات بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة SIG[3].

[1] – اعراب فوزية وسلامي فراح – مرجع سابق ،ص 77 .

[2] – بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص 225.

[3] – برنامج لرسم الخرائط وتحليلها مفتوحة المصدر.

ويمكن تحديد أهداف هذه الخريطة في[1] :

– توزيع الموارد البشرية لاسيما القضاة وأمناء الضبط توزيعا عقلاني يضمن التسيير الحسن لكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية.

– التمكين من إعداد مخطط الحركة السنوية للقضاة في آجال قصيرة .

– تصنيف الجهات القضائية حسب معايير ومقاييس معتمدة عالميا .

– تحديد الاحتياجات الجديدة من الجهات القضائية والتوزيع الجغرافي حسب معايير. ومقاييس علمية يضمن تغطية قضائية عادلة وفعالة.

[1] – بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص225 .

خلاصة الفصل الثاني

إن الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة يعد جوهر جهود العصرنة التي اطلقتها الدولة الجزائرية لتحسين الخدمة العمومية المقدمة من قبل القطاع وهو الامر الذي قطعت فيه الجزائر اشواطا كبيرة من خلال ارساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم خدمات في وقت وجيز والاستغناء عن بعض الاجراءات التي تثقل كاهل المواطنين كما تجسدت العصرنة من خلال استعمال الوثائق الالكترونية والاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية والاعتماد على التصديق الالكترونية الشيء الذي يعزز ثقة المواطن في الادارة وكذلك اعتماد اسلوبا لادارة الكترونية في تسيير ملف الموارد البشرية التابعة للقطاع واعتماد المحادثات المرئية عن بعد اثناء سير الاجراءات القضائية وكذا استحداث نظام المراقبة الالكترونية وبذلك يكون قطاع العدالة في الجزائر نموذج للتسيير الالكتروني للمرفق العام.

خاتمة

خاتمة

يعتبر المرفق العام الالكتروني واجهة جديدة لتعاملات الحكومة تنبيء عن الوعي بأهمية التحكم في التكنولوجيا ومواكبة التطور كما تعتبر من الآليات الحديثة لترشيد النفقات العمومية وتسيير المرافق العامة وتقديم الخدمات في شكل الكتروني بغية تحسين الأداء وتسيير الموارد بكفاءة عالية وتقريب الإدارة من المواطن وبالتالي تحسين وتطوير الخدمات العمومية .

ومرفق العدالة من المرافق التي شملتها العصرنة وهو ما نراه اليوم واقعا ملموسا في في كل المؤسسات والهيئات القضائية التابعة له حيث أصبح أمر حتمي وضروري ومطلب أساسي خاصة في ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في مجال حماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والجرائم العابرة للحدود وبالتالي فالعصرنة هي إحدى إفرازات التحولات الدولية الرقمية ،هذه الاستجابة تتجسد من خلال بوابة وزارة العدل والأنظمة الالكترونية المستحدثة مثل نظام صحيفة السوابق القضائية وتقنية السوار الالكتروني والمحاكمات عن بعد وغيرها من تطبيقات الكترونية

مما تقدم يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات تتلخص فيما يلي:

النتائـــــج

حققت الجزائر قفزة نوعية في مجال التحول إلى تطبيق الإدارة الالكترونية في عديد القطاعات وأبرزها قطاع العدالة من خلال عصرنته كما شهدت الخدمة العمومية المقدمة تطويرا ملحوظا من خلال القضاء على جزء كبير من الإجراءات البيروقراطية الموجودة في عهد الإدارة التقليدية الورقية نذكر منها:

- أن توظيف الإدارة الالكترونية واستخدامها في مختلف القطاعات يتطلب توفير جملة من الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية والفنية.

- الإدارة الالكترونية، تؤدي إلى التقليص من الإجراءات البيروقراطية التي تتميز بها الإدارة التقليدية وتوفير الجهد والوقت وتحقيق رضا المتعاملين معها.
- ساهمت الإدارة الالكترونية والرقمنة بشكل كبير في السير الايجابي والحسن للمرفق العام من خلال مرفق قطاع العدالة نموذج وذلك من خلال الخدمات المقدمة من طرفه مثل إستخراج الوثائق الإدارية كصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية والأحكام القضائية عبر شبكة الانترنيت من أي مكان وفي أي وقت .
- الاستفسار والاطلاع على مآل القضايا من قبل المتقاضين من أقرب جهة قضائية لهم
- استبدال بعض العقوبات السالبة للحرية بالسوار الالكتروني.
- خلق الثقة بين المواطن والعدالة من خلال تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة.
- تكريس استعمال تقنية الامضاء الالكتروني في المجال القضائي مما سمح بتطوير خدمات جديدة للمواطنين عن بعد.

المقترحات

يتطلب للحكومة الجزائرية في مسار مساعيها للتحول الالكتروني الذي يساهم في تحسين وتطوير الخدمة العمومية بطريقة فعالة ومرنة وذات جودة عالية أن تراعي العديد من النقاط وتعمل عليها نوردها كالتالي:

- ضرورة تطوير التعليم بما يتماشى ومواكبة تطورات عصر الرقمنة وتشجيع الدراسات العليا لأجل الرفع من الرأسمال البشري.
- تشجيع البحث العلمي في تخصص تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقمنة.
- استغلال الموارد البشرية خاصة الفئة التي تتميز بالذكاء العالي وصقل مهاراتهم في مؤسسات خاصة بتعليمهم منذ الصغر.

- العمل على تدعبم منظومة التدريب والتكوين للموظفين في مجال تقنيات وأساليب الإدارة الالكترونية بإشراف ومتابعة متخصصين وخبراء في هذا المجال.
- العمل أكثر على تطوير وعصرنة قطاع العدالة مما له من أهمية كبيرة في تعزيز دولة القانون.
- تثقيف وتشجيع المواطنين على فكرة التعامل مع التكنولوجيا المتطورة عامة والعدالة الالكترونية خاصة من خلال الإعلان عن المستجدات التقنية في قطاع العدالة عبر وسائل الإعلام.
- مراجعة القرانين لتتماشى مع التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .
- التحول الكلي نحو عدالة رقمية والتجرد التدريجي من الوثائق الورقية .
- تشكيل خلية بحث وتفكير تضم خبراء جزائريين تعمل بشكل دائم لتطوير كافة الأنظمة المعتمدة.
- تطوير ومراجعة القوانين الموضوعية والإجرائية لقطاع العدالة لتتماشى مع سرعة تطور التقنيات الحديثة للتكنولوجيا .

قائمة المصادر والمراجع

القوانين

- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 غشت 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها ،الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر بتاريخ 16 غشت 2009.
- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة بتاريخ 10فبراير 2015 .
- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونين الجريدة الرسمية العدد 6 الصادرة بتاريخ 2015/02/10.
- القانون رقم 16-03 المؤرخ في 19 جوان 2016، المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 37 .
- القانون رقم 01/18 المؤرخ في 2018/01/30 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15.

الاوامر

- أمر رقم 20-04 مؤرخ في 11 محرم 1442 الموافق ل30غشت 2020 يعدل ويتمم الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية. ،جريدة رسمية عدد 51 ،الصادرة بتاريخ 12 محرم 1442 هـ الموافق لـ 31 غشت 2020.

المراسيم

- المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 1999/10/19 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة الجريدة الرسمية العدد 74 الصادرة بتاريخ 1999/10/20.

- المرسوم التنفيذي رقم 02-410 المؤرخ في 2002/11/26، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المؤرخ في 10 رمضان 1425 الموافق 24 أكتوبر 2004 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67 .
- المرسوم التنفيذي رقم 17-120 المؤرخ في 2017/03/22 المحدد لشروط وكيفيات تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من قبل الجهات القضائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19.

الكتب

- بسام عبد العزيز الحمادي، وليد بن سلمان الحمضي-الحكومة الالكترونية الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض، معهد الإدارة العامة، 2003.

- حسين محمد الحسن -الادارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات-،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الطبعة 01 عمان ،الاردن 2011 .

- حسين السيد حسين، محمد القاضي- المعاملات الالكترونية متطلباتها وأثارها الاقتصادية - دار النهضة العربية مصر 2015 .

- محمد سمير أحمد -الإدارة الالكترونية - دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الاولى، 2009.

- مصطفى يوسف كافي - الادارة الالكترونية " إدارة بلا أوراق ،ادارة بلا مكان ،ادارة بلا زمان، بلا تنظيمات جامدة"- دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ،سوريا 2011 .

- نجم عبود نجم -الإدارة الالكترونية (الاستراتيجية والوظائف والمشكلات)- دار المريخ ،الرياض ،السعودية (د،ط)2004 .

- نجم عبود نجم - الإدارة والمعرفة الالكترونية - دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن، 2009.

- عمار بوحوش- نظريات الإدارات الحديثة في القرن الواحد والعشرين - دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

- علاء عبد الرزاق السالمي، السيطلي - الإدارة الالكترونية، - د ط دار وائل للنشر ،الأردن 2008.

- عامر ابراهيم قنديلجي - الحكومة الالكترونية - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2015، *علاء فرج الطاهر- الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق- دار الراية ،عمان 2009.

- سعد غالب ياسين - الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية - الإدارة العامة للنشر والتوزيع ،الرياض ،السعودية 2005 .

- ياسر محمد عبد العالي - الإدارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2016 .

الرسائل والمذكرات

- رابح الوافي -اثر استخدام الادارة الالكترونية على جودة الخدمات في المؤسسات العمومية الجزائرية -قطاع العدالة نموذجا-اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019/2018 .

- سناء رحماني- الادارة الالكترونية في تحسين تسيير المؤسسة -اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر ،قسم علوم التسيير، بسكرة 2017.

- ايهاب خميس احمد المسير- متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية- رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ،السعودية 2007.

- احمد سالم سالم – معوقات تطبيق الإدارة لإلكترونية في جامعة الجيل الغربي– رسالة ماجستير ،كلية العلوم بالزنتان ليبيا ، قسم ادارة التربية الاسلامية لكلية الدراسات العليا ، 2021 .

- بن فرحات مولاي لحسن –غدارة الكفاءات ودورها في عصرنة قطاع الوظيفة العامة في الجزائر – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية – جامعة الحاج لخضر، باتنة ،الجزائر، 2012/2011 .

- عبد الكريم عاشور – دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية– رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة منتوري، قسنطينة،، 2009–2010 .

- شائع بن سعد مبارك القحطاني–مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الادارة الالكترونية في السجون– مذكرة ماجستير في العلوم الادارية، قسم العلوم الادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض2006.

- اعراب فوزية وسلامي فراح – انعكاس الإدارة الالكترونية على أداء الإدارة المحلية في الجزائر– مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية –تخصص إدارة محلية– جامعة محمد لمين، دباغين، سطيف ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019 .

- على السلمي –خواطر في الإدارة المعاصرة –دار الغريب ،القاهرة ،مصر ،2001 .

المقالات العلمية

-- خطاف ابتسام وغياط شريف– توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الالكترونية عبر مشروع الجزائر الالكترونية 2013 الواقع والتحديات – مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، المجلد 11 ،العدد2، 2018 .

- بدر محمد السيد، اسماعيل الفزاز– دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري– الإسكندرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

- خالد قاشي وآخرون – استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق – مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،العدد الرابع.

- العيداني محمد ،زروق يوسف – رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة – مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد 7 ،عدد1 ،سنة 2020.

- محمد بن اعراب – تجربة الإدارة الالكترونية بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي – مجلة العلوم الاجتماعية 19 ديسمبر 2014.

- مصطفى لقرع وفايزة عمايدية – الإدارة الالكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية – قطاع وزارة الداخلية نموذجا– مداخلة بعنوان ،آليات تحسين الخدمة العمومية – تبسة .

- نجاة زعزوعة و ليلى بن قلة – النيابة العامة الالكترونية في التشريع الجزائري–مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ،جامعة تلمسان الجزائر،2021.

- نادية سلامي– الإدارة الالكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر والدور والتحديات – مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة ،العدد الرابع، جوان 2015.

- بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة –دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية – قطاع العدالة نموذجا– مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد02 ،2019.

- عبد الحميد المغربي – الإدارة الالكترونية المدخل المعاصر لفعالية العمل الإداري – مجلة التعليم الالكتروني العدد السابع، 2011 .

- فرطاس فتيحة –عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين – مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15 ،المجلد الثاني، 2016.

– سامية عزيز وام الخير قوراح –الإدارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات– المجلة العربية للتربية النوعية العدد 10 أكتوبر 2019 .

– يوسف زدام – اثر الجهود النظرية في تحسين الخدمة العمومية قراءة في حدود التفعيل في الجزائر –ورقة بحث قدمت في يوم دراسي حول الإصلاحات الإدارية في الجزائر بين الواقع والمأمول –جامعة باتنة الجزائر 10 ديسمبر 2014.

الملتقيات

- أحلام عابد، وعيساوة أمنة – مشروع الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر، أسباب الفشل والحلول المقترحة –مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني بكلية الحقوق والعلوم السياسية،، جامعة سطيف 2.

– محمد الطيب رجم، خالد رجم – رقمنة الإدارة المحلية بالجزائر الواقع والتحدي – مداخلة مقدمة من ضمن ملتقى وطني بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2 ماي 2021 .

– صبرينة مقناني– مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة –المؤتمر 23 للاتحاد بناء المجتمعات المعرفية العربية – الدوحة ،قطر18،20 نوفمبر 2012.

– فكير سامية وشيخي خديجة – تحديات وآفاق ترشيد خدمة الصحة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية في الجزائر– ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية – حالة البلدان العربية، يومي 30/29 اكتوبر 2014، جامعة بومرداس.

– تقرير الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية 2020 الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة .

مراجع أجنبية

- ChristineAidonidis,E-Administation enjeux et facteurs clés de succès ;(République et Canton de Genève Département des construction et technologies de l'information ,2007

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
مقدمة..... 01
الفصل الأول: أساسيات حول الإدارة الالكترونية..... 06
المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية..... 07
المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية ونشأتها..... 07
الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية..... 07
الفرع الثاني: نشأة الإدارة الالكترونية..... 10
المطلب الثاني: دراسة مختلف جوانب الإدارة الالكترونية..... 11
الفرع الأول: خصائص الإدارة الالكترونية وأهدافها..... 11
الفرع الثاني: سلبيات وايجابيات الإدارة الالكترونية..... 15
المبحث الثاني: متطلبات ومعوقات إرساء الإدارة الالكترونية..... 18
المطلب الأول: متطلبات الإدارة الالكترونية..... 18
الفرع الأول: المتطلبات السياسية والتشريعية..... 18
الفرع الثاني: المتطلبات البشرية والتقنية والإدارية..... 20
المطلب الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية..... 23
الفرع الأول: المعوقات البشرية والمالية..... 23
الفرع الثاني: المعوقات التقنية والأمنية..... 26
الفرع الثالث: المعوقات التشريعية والسياسية والتنظيمية أو الإدارية..... 28
خلاصة الفصل الأول..... 32
الفصل الثاني: واقع الإدارة الالكترونية، بقطاع العدالة الجزائرية في إطار العصرنة..... 34
المبحث الأول: عصرنة قطاع العدالة بالجزائر..... 35
المطلب الأول: مفهوم عصرنة قطاع العدالة وأهدافها..... 35
الفرع الأول: تعريف العصرنة الإدارية وعصرنة قطاع العدالة..... 35
الفرع الثاني: أهـــداف العصرنـــة..... 37

المطلب الثاني: الآليات التشريعية لعصرنة قطاع العدالة..... 39
الفرع الأول: مشروع الجزائر الالكترونية 2008- 2013..... 40
الفرع الثاني: قانون عصرنة قطاع العدالة 03/15..... 48
المبحث الثاني: الانجازات المحققة في إطار عصرنة العدالة..... 49
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية لوزارة العدل..... 50
الفرع الأول: نظرة عامة للإدارة المركزية لوزارة العدل..... 50
الفرع الثاني: المديرية العامة لعصرنة العدالة..... 51
المطلب الثاني: ترقية أساليب التسيير القضائي والإداري لوزارة العدل..... 54
الفرع الأول: إنشاء الشبكة القطاعية لوزارة العدل..... 54
الفرع الثاني: مظاهر عصرنة قطاع العدالة بالجزائر..... 56
خلاصة الفصل الثاني..... 77
خاتمة..... 79
قائمة المصادر والمراجع..... 83
فهرس المحتويات
ملخص

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرنة كنموذج عن التسيير الالكتروني للمرفق العام، ذلك أن قطاع العدالة في الجزائر كان سباقا في اعتماد مشاريع الإصلاح الأساسية والتي كان على رأسها تحدي عصرنة القطاع، وتحسين تقديم الخدمة العمومية، وهو ما جعل قطاع العدالة رائدا في هذا المجال من خلال تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الهياكل الإدارية والتنظيمية، وكذا اعتمادها حتى في مواجهة المتقاضين، وكل ذلك بهدف ضمان التحول نحو تقديم خدمات الكترونية، وهو أهم جانب تم تحقيقه في إطار البرنامج الخاص بعصرنة قطاع العدالة في الجزائر.

- **Abstract :**

This study tries to shed light on the electronic management of the justice sector in the framework of modernization as a model for the electronic management of the facility, the justice sector in Algeria had the lead in the adoption of the basic reform projects which was on top of the challenge of modernizing the public sector, improve the delivery of public service, which made the justice sector pioneer in this area through the application of information and communication technologies in the administrative and management structures, as well as adopted even in the face of the litigants, all with the aim of ensuring the transition toward providing electronic services, which is the most important aspect has been achieved in the framework of the special program to modernize the justice sector in Algeria.